

اقتصاديات التعليم (Economics of Education)

يعد علم اقتصاديات التعليم Economics of Education من احدث العلوم التربوية التي تنظر إلى التعليم من منظور اقتصادي من خلال دراسة اقتصاديات الموارد البشرية، والتعليم في ضوء أهداف الاقتصاد، وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة، والإنتاجية التعليمية، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات.

لقد شاع استخدام مصطلح اقتصاديات التعليم وارتبط به العديد من الدراسات والبحوث حول القيمة الاقتصادية للتعليم أو العائد الاقتصادي منه أو العائد المادي المتوقع من التعليم... الخ، وقد أجريت العديد من البحوث والدراسات اكدت على العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والتعليم وبين التنمية الاقتصادية والتنمية التربوية. فالتعليم في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع يحظى بمؤشرات عالية في الجودة والفاعلية والكفاية، والعكس صحيح.

تعريف علم اقتصاديات التعليم.

يعرف (قاموس التربية) اقتصاديات التعليم بأنه "دراسة اقتصاديات الموارد البشرية والتربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية، وتحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة والعائد.

- عرفه كون 1979 Cohn على انه .

دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار باستخدام الأموال او دون استخدامها من اجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة او النادرة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات، والأفكار والشخصية... الخ وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع، وجماعته المختلفة.

+ عرفه الغنام ١٩٨٣.

هو العلم الذي يبحث امثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنيا، من اجل تكوين الانسان (بالتعليم والتدريب) تكوينا شاملا متكامل حاضرا ومستقبلا، فرديا واجتماعيا ومن اجل احسن توزيع ممكن لهذا التكوين.

- نظرة تاريخية لاقتصاديات التعليم مع ابرز علماءه .

تعود بدايات علم اقتصاديات التعليم إلى كتابات آدم سميث (Adam Smith) في مؤلفه ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر سنة ١٧٧٦م . حيث بين أهمية التعليم في

منع الفساد بين العمال فضلاً من كونه عنصراً فاعلاً في استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً ،
واتفق معه في ذلك مالتوس (Malthus) صاحب نظرية السكان المشهورة ، الذي اعتبر التعليم
عامل من عوامل تحديد النسل . كما أعد سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت Fixed
Capital مثل المباني والآلات والمعدات .

تعد محاولة (استروملين) من أسبق المحاولات في هذا المجال حيث درس القيمة الاقتصادية
للتعليم عام (١٩٢٤) ملاحظ علماء الاقتصاد أن النشاطات التعليمية توظف عدداً لا يستهان به
من القوى العاملة وتمتص حجماً من رأس المال ولذلك أكدوا على ضرورة توجيه النشاطات
التعليمية ضمن معايير اقتصادية.

ويُعد الفيلسوف والعالم الاجتماعي الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث .

في مقدمة الاقتصاديين الأوائل الذين ركزوا على تلك الجوانب ، فقد حاول التوفيق بين
منطلقاته الاجتماعية وموافقة الاقتصادية فدعا إلى جعل المؤسسات التعليمية أكثر كفاءة وفاعلية
وجعل التعليم أكثر تأثيراً في مجال إعداد الفرد للحياة الاجتماعية واعتبر التعليم حقاً من الحقوق
الاجتماعية للأفراد.

- دافيد هيوم (١٧١١-١٧٧٦م) الاسكتلندي .

الذي عاصر وشارك (آدم سميث) في آرائه وواقفه في كثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
لتلك الآراء عن التعليم.

- دافيد ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) .

مؤسس المدرسة الكلاسيكية في علم الاقتصاد حاول تحديد دور التعليم في مسألة زيادة
الرفاهية الاقتصادية للمجتمع واعتقد أن زيادة الرفاهية تتحقق من خلال تقييد النمو السكاني ، وأن
التعليم أداة صالحة لتحقيق ذلك من خلال توعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل والتحكم
بمعدلات النمو السكاني .

- جون ستيوارت مل (١٨٠٦-١٨٧٣م) الإنجليزي .

يعد التعليم أداة تساعد على غرس القيم والعادات التي تخص كيفية استغلال الموارد
الاقتصادية عند الأفراد واستخدام التعليم كأداة تغيير إيجابية عند العمال تجاه العمل وفي الإنتاج
والاستهلاك .

الفرد مارشال.

تعد آراؤه نقطة تحول كبيرة في مجال المعالجات الاقتصادية في التعليم حيث استوعبت تطور التنويرات منذ (آدم سميث) ومروراً بالقرن التاسع عشر ومثلت آراؤه نقطة الوصل بين الاقتصاديين الأوائل والآراء الاقتصادية التي طرحت في قطاع التعليم من قبل الاقتصاديين في القرن العشرين.

المهد (مارشال) لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل المباشرة التي تدخل في عملية الإنتاج وتؤثر تأثيراً مباشراً في النمو الاقتصادي ومهد لمعالجة التأثيرات المباشرة في نمو الاقتصاد الوطني ونمو الإنتاج ميدانياً واستخدام أساليب القياس المختلفة وتحديد درجة التأثيرات ومقارنة دور التعليم قياساً بالدور الذي تلعبه العناصر الأخرى التي تدخل في الإنتاج كعوامل مباشرة (كرأس المال ، وكمية العمل ، والعمال).

يعد مارشال أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعاً من الاستثمار، وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأشار أيضاً إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر فيه، فهناك فائدة عظيمة تأتي من إعطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم حتى تنكشف مواهبهم وقدراتهم، وربما يغطي اكتشاف نابغة في ميدان الصناعة - مثلاً - تكاليف إنشاء مدينة بأسرها. وأكد على دور التعليم والمهارة في نمو الاقتصادي وأن أكثر أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الكامن في الإنسان.

(1) مهد مارشال لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً
في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل
المباشرة

(2) مهد مارشال لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً
في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل
المباشرة

(3) مهد مارشال لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً
في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل
المباشرة

(4) مهد مارشال لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً
في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل
المباشرة

مجالات علم اقتصاديات التعليم .

تنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل

أبرزها :

أ. التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما

تأثيراً وتأثراً، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر .

ب. تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءاً من تحديد مصادر تمويل التعليم

(حجماً ونوعاً) التقليدية منها والجديدة، ومروراً بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور

استخدامها في ضوء التكلفة وانتهاءً بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين

الفردى والمجتمعي.

ج. الاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثماراً أو

استهلاكاً أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم،

وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوى المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية.

د. القيمة الاقتصادية للتعليم ومدى مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردى

المرتبطة بالتعليم أو الناتج عنه.

هـ. الكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمية والكيفية

وطرق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدى وفائها باحتياجات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وفعاليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم

وفعاليتها.

و. مفاهيم علم اقتصاديات التعليم وأسسها ونظريات التعليم والتنمية، وما يتضمنه من نماذج

رياضية، ومن أساليب احصائية كمية وكيفية تمكن من القياس والتقويم وكذا متابعة التغيرات

التي يشهدها هذا العلم ومجالاتها .

ز. مساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري

والمساهمة في دفع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ح. تطوير نظم تعليم وتعلم جديدة ببرامج متعددة، تعتمد على مصادر التعلم حديثة سواء ارتبطت

مع نظام التعليم أو امتدت مع الدارسين من المؤسسات التعليمية إلى المنازل وأماكن الترفيه أو

استمرت مع المتخرجين إلى أماكن العمل وغيرها في ضوء معايير اقتصادية تحقق الفائدة

المرجوة، والعائد المادي المنشود.

ط. البنائى والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات

تعليم الفئات الأشد فقراً والمهمشين .

١٥ البدائل والأولويات لوضع خطة استراتيجية لمؤسسة تعليمية، أو نوع تعليمي، أو لنظام تعليمي في محافظة، أو ككل وفقاً لمنظور علم اقتصاديات التعليم معايير الكمية والكيفية إعداداً وتنفيذاً ومتابعة وتقويماً.

١٦ - العائد المنتظر الحصول عليه من الإنفاق الاستثماري في التعليم ومقارنه ذلك بالعوائد المنتظرة من الاستثمارات الأخرى، سواء المتعلقة برأس المال البشري أو برأس المال المادي.

١٧ - الاستثمار في وقت الطلبة والمعلمين والإداريين والمباني والتجهيزات والمعامل والمختبرات وتقنيات التعليم والتعلم الحديثة.

١٨ - دراسة علماء اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من نظريات وأفكار ومن مفاهيم وحقائق ومن أساليب ووسائل تمكن من تأصيل علم اقتصاديات التعليم وما يقدمونه من بحوث ودراسات اقتصادية حقلية في مختلف مجالات التعليم ونظم التعليم ككل.

مجالات تطبيق اقتصاديات التعليم في المدرسة.

إن كون المدرسة تطبيقاً جزئياً لعلم اقتصاديات التعليم فإن مجالات علم اقتصاديات التعليم في المدرسة هي - إلى حد بعيد - نفس مجالات علم اقتصاديات التعليم الكلي، ولكن بمزيد من التخصص والتحديد وبما يتماشى مع أداء المدرسة لوظائفها وخصوصية البيانات والمعلومات

المتاحة ونوعية التحليل والقياس وأهم هذه المجالات هي :

١- مفاهيم ونظريات علم اقتصاديات التعليم وأساليبه في المدرسة.

٢- مصادر تمويل المدرسة.

٣- إعداد ميزانية المدرسة.

٤- الإنفاق على المدرسة حجماً ونوعاً واتجاهاً ومستوي.

٥- تكلفة التعليم في المدرسة.

٦- عائدات التعليم في المدرسة.

٧- الكفاية والإنتاجية في المدرسة.

٨- الهدر التربوي في المدرسة.

٩- الاستثمار التعليمي في المدرسة.

١٠- أساليب وصيغ الاستخدام الأمثل لموارد المدرسة.

١١- النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية للقياس والتقييم.

١٢- تجويد التعليم في المدرسة.

١٣- وضع خطط تربوية للمدرسة في ضوء منطق اقتصاديات التعليم.

Σ

الخصائص العامة للدراسات الاقتصادية في التعليم عبر تطورها التاريخي :

المرحلة الأولى :

يدخل ضمن هذه المرحلة صيغ المحاولات والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتداء من الملاحظات التي أبدتها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعميمات النظرية المتطورة نسبياً التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم.

اتصفت المحاولات والدراسات التي دارت عن المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة :

١- صفة العمومية ، عدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام استناداً إلى المحاكمات العقلية والمنطقية البحتة ولم يكن بالإمكان التحقق منها تطبيقياً لعدم اعتماد الاقتصاديين في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية .

٢- أن تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم بل كانت بمثابة معالجات جانبية - عدا بعض المعالجات التي قام بها الفريد مارشال - ليعرض لها الاقتصاديون في معرض معالجتهم كمسائل اقتصادية عامة.

٣- تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات على وفق منهجية اقتصادية صرفة، ولم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية

٤- عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم .

المرحلة الثانية :

تشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونبت معه حركة البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها :

١- أدى تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

٢- التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعمده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية الذي رافق التطور العلمي

٣- نمت الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين .

٤- ظهور التعليم بوصفه نوعاً من النشاط ومجالاً لا يمكن تجاهله .

٥- تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.

٦- شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العلمي لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات

وقد أجريت في القرن العشرين العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تحديد دور المعرفة والتعليم بين العوامل الأخرى التي تسهم في زيادة الإنتاج.

المرحلة الثالثة :

شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكوناً نسبياً في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم. وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحاً في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه المدة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة .

النظريات الاقتصادية المرتبطة بالتعليم.

أولاً - نظرية رأس المال البشري:

أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من (٩٠%) من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينيات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتنظيم .

معنى رأس المال البشري أن المجتمع والناس ينفقون على تعليم أنفسهم من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم التي من شأنها تحسين فرص تشغيلهم وحصولهم على الدخل المادي الأعلى إلى جانب المكانة الاجتماعية لأن مهاراتهم تلك تمكنهم من القيام بالأعمال المعقدة التي تزيد الإنتاجية وتحسن نوعية المنتج بما يمكن العامل المتعلم والمجتمع من استرداد كامل ما تم إنفاقه أو ما استثمر في تعليمه، زائدا الأرباح الناجمة عن هذا الاستثمار لذلك تعتبر تلك المهارات رأس مال يمتلكه الشخص والمجتمع، كونها تساهم في إنتاجية المجتمع ومن ثم ارتفاع الناتج والدخل القومي .

الانتقادات الموجهة إلى نظرية رأس المال البشري:

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية ، وهي كما يلي:

١- العلاقة بين التعليم والاقتصاد تبدو أقل ارتباطاً بالنظر إلى واقع التعليم ومخرجاته التعليمية فبعض الدراسات أثبتت وجود علاقة سالبة بين التعليم والدخل في أغلب دول العالم.

٢- الاستثمار في البشر عن طريق التعليم ليس إلا أحد العوامل المؤدية إلى النمو الاقتصادي في المجتمع ثم إنه ليس كل انفاق على التعليم هو انفاق استثماري فهناك انفاق استهلاكي أيضاً ويصعب التفريق بينهما .

٣- بالغت نظرية رأس المال البشري بالخصائص الفردية للعمل مقابل إهمال مظاهر البناء الاجتماعي الثقافي، إذ تركز على التغيرات الفردية وحساب التغيرات الهيكلية للتنمية والمجتمع، ومهملة التأثيرات الخارجية و فرص الاحتكاك واستيراد التقنية.

٤- تفترض نظرية رأس المال البشري أن مهارات العمال وقدراتهم الإنتاجية هي حصيلة الاستثمار في التعليم والشعب المنتج هو الشعب المتعلم القادر على الحصول على وظائف أفضل ودخل أعلى من غير المتعلم، غير أن حقائق الواقع تكشف ضعف الصلة المباشرة بين التعليم وأنواع عديدة من العمل والوظائف.

ثانيا- نظرية العامل الباقي .

انطلقت نظرية العامل الباقي من أن الزيادة في الدخل القومي جاءت نتيجة عوامل عدة وبحساب مختلف تلك العوامل تبين أن الزيادة المتحققة أتت عن طريق ما سمي بالعامل الباقي الذي يرجع إلى العوامل النوعية المتمثلة في التعليم وإسهامه في رفع المستوى التعليمي والمهارة المهنية للقوى العاملة وما ارتبط بذلك من استخدام وسائل فنية وتكنولوجية وتطوير أدوات الإنتاج مما أبرز إسهام التعليم وتصدره عوامل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل .

تعد هذه النظرية امتدادا لنظرية رأس المال البشري ولكن نظرية العامل الباقي اختلفت عن سابقتها في أنها عالجت العلاقة بين التعليم والاقتصاد على المستوى الكلي للاقتصاد، واعتمدت مدخلا أوسع يتناول العديد من المتغيرات وأخذها في عين الاعتبار عند التحليل والقياس، واتبعت طرقا متنوعة لحساب عائدات التعليم الاقتصادية حسب مصادر النمو الاقتصادي، وحسب الفترات الزمنية.

الانتقادات الموجهة إلى نظرية العامل الباقي:

لقد وجهت انتقادات عديدة إلى نظرية العامل الباقي أبرزها، كما يلي:

- ١- يؤدي إلى تكوين رأس المال المادي وأن زيادة المعرفة قد تنتج من التعليم النظامي، وبذلك أهملت التعليم غير النظامي، والقدرات الذاتية للأشخاص العاملين.
 - ٢- تحسين إنتاجية العمال المتعلمين يرجع إلى التعليم وتحسينه لمهارات ومعارف العمال، غير أن هناك عوامل أخرى منها دافعية العامل واتجاهاته نحو العمل والإنتاج وظروف العمل ومستوى التنظيم والإدارة والحوافز وغيرها.
 - ٣- لم تتمكن من اثبات أن زيادة الاستثمار في التعليم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي لصعوبتها.
 - ٤- تواجه صعوبات منهجية لقياس التكلفة والعائد في التعليم، مما دفع البعض إلى التشكيك في صحة نتائج حساب العائد من التعليم الفردي والمجمعي.
 - ٥- أهملت هذه النظرية الجوانب الاجتماعية والثقافية والحضارية للتعليم ودوره في تكوين شخصية الفرد وإكسابه المعارف والمهارات اللازمة التي تؤدي مباشرة إلى تحسين الإنتاجية أو توفر الظروف المساعدة للنمو وتغيير المجتمع.
- ثالثا- نظرية المصفاة .

يفترض منظر هذه النظرية أن التعليم ليس له أثر حقيقي على مهارة الشخص ولا يقدم إضافة على القدرات الإنتاجية للعاملين، وأن مهمة التعليم الرئيسية ليست إلا مصفاة تنتقي وتفاضل بين الأشخاص الأعلى قدرة والأدنى قدرة، كما تكشف عن مهارات الأشخاص الأكثر استعدادا للإنتاج دون أن يضيف لها التعليم شيئا.

جاءت نظرية المصفاة للاقتصادي كنيث اروو كنفد لنظرية رأس المال البشري حيث تلخصت في كون التعليم أداة للتصنيف على أساس مهارة الأفراد، فالتعليم لا يرفع الانتاجية وبالتالي ليس له أي دور في تحديد الدخل كما تزعم نظرية رأس المال البشري، فالأفراد الماهرون لديهم مسبقاً إنتاجية عالية وقدراتهم أكبر على تحصيل دخول أعلى وحاجتهم للتعليم فقط للتأكيد على مهارتهم لأرباب العمل.

يدلل على ان نظرية المصفاة بأن أصحاب العمل ينظرون إلى مستويات التعليم كمؤشرات تساعدهم على اختيار العمال الأعلى قدرة والأكثر استعداداً للتعلم والتدريب أكثر من غيرهم، وقد ساهمت هذه النظرية في تمكين ذوي القرار من تحقيق العملية التعليمية بأقل تكلفة من جهة، ومكنت أصحاب العمل من جهة أخرى من اتخاذ مستويات التعليم والشهادات التعليمية كمؤشرات تساعد على تحديد العمال الأكثر استعداداً للتدريب والتأهيل، ويكون إنتاجهم أعلى وبالتالي تكون أجورهم أعلى من غيرهم.

النقد الموجه إلى نظرية المصفاة :

لقد واجهت النظرية عدة انتقادات أبرزها وهي:

١- اعتماد هذه النظرية على فروض تفسير العلاقة بين التعليم والإنتاجية ظاهرياً وعجزها عن تقديم دليل ميداني على صحة هذه الفروض.

٢- قدمت مبررات هزيلة لتخفيض كلفة التعليم باعتبار التعليم وسيلة لإجراء اختبارات متتالية متدرجة الصعوبة وهذا فيه تهميش لدور التعليم الحقيقي (الإنساني والحضاري) حيث سبب هذا إرباكاً حول اتخاذ القرارات السليمة بشأن أولوية التعليم من الإنفاق العام.

٣- تجاهلت الأبعاد الاجتماعية والثقافية والحضارية للتعليم، وقصرت مهمته في انتقاء القدرات والمهارات لدى الطلبة دون أن تضيف لها شيئاً.

٤- ساهمت في جمود النظام التعليمي وبقاءه محافظة على بنيته التقليدية دون أن تساهم في تطويره، بحصر نظرها إلى التعليم على أنه مصفاة لانتقاء الأشخاص الأعلى قدرة ومهارة .
رابعاً- نظرية المنافسة .

يرى منظر هذه النظرية أن الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية مكان العمل والتقنية، وأن التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتعلم وترى أن رب العمل مستعد لتأهيل العاملين لديه لشغل الأعمال، وأنه مستعد لدفع أجر عال لحملة المهارات للاحتفاظ بهم بحيث أن العامل يقبل بالبقاء في خط الانتظار في بطالة بغية الحصول على عمل جيد بأجر ومزايا مرتفعة لا تنخفض رغم وجود فائض من الراغبين في العمل ، بمعنى أن خريجي التعليم سوف يتنافسون فيما بينهم على الوظائف والأعمال الأكثر إنتاجية والأعلى أجرة .

الانتقادات الموجهة إلى نظرية المنافسة:

لقد واجهت النظرية عدة انتقادات أبرزها هي:

١- سطت هذه النظرية العلاقة بين التعليم والإنتاجية والدخل، وحصرها في دائرة الإنتاج وصور تنظيماته، ونظرتها إلى التعليم كعامل ثانوي في تحسين الإنتاجية وجعلها تربط المنافسة في سوق العمل بمقدار تكيفهم سلوكياً مع الوظائف والمهن القائمة الأكثر إنتاجية والتي سوف تدر عليهم دخلاً أعلى، وكأن قدرات المتخرجين وميولهم واحدة وهم يتسابقون من خلال التعلم للحصول على الوظائف والأعمال الأكثر إنتاجية وهذه نظرة جزئية وتفسير أحادي الجانب يغفل دور التعليم الحقيقي في الحياة الاجتماعية.

٢- تأكيد هذه النظرية على دور التعليم في رفع قدرة المتخرجين التنافسية في سوق العمل للحصول على الوظائف المجزية مادياً جعلت الطلبة يقبلون على مستويات التعليم العليا و يسعون للحصول على الشهادات و ليس على المهارات وجعلت أصحاب العمل ينظرون إلى حملة الشهادات من خلال قدرتهم على التكيف مع الوظائف القائمة.

٣- اقترحت هذه النظرية اللجوء إلى التخطيط التعليمي كي يفي باحتياجات سوق العمل ويقضي على الزيادة أو النقص فيه غير أن هذا التخطيط لم يفلح في أغلب دول العالم الثالث.

٤- أهملت هذه النظرية الجوانب الاجتماعية والثقافية والحضارية للتعليم، ودوره في تكوين شخصية الفرد وإكسابه المعارف والمهارات اللازمة التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية.

خامساً- نظرية تجزؤ العمل .

يفترض منظر هذه النظرية وجود أسواق عمل منفصلة منها سوق عمل أولية مستقلة تكون فيها أطر القيادة متميزة، وأخرى سوق عمل أولية تابعة وفيها أطر الأداء والإنتاج تكون ثابتة نسبياً وسوق ثالثة ثانوية متميزة بوجود العمال الأقل مهارة، ونتيجة لتعدد الأسواق واختلاف نوعيات العمل في كل منها تظهر الفوارق في الأجور والتي بنيت على أساس المستوى العلمي ونوعية التعليم والمهارة ، بذلك فأدوار التعليم تتنوع بتنوع القطاعات الاقتصادية ومستويات العمل بها، فأدوار التعليم العالي ترتبط بإعداد المتعلمين للوظائف القيادية في المؤسسات الإنتاجية في الإدارة العليا، وأدوار التعليم المهني والتقني ترتبط بإعداد الأيدي الماهرة والتقنية للمؤسسات الإنتاجية الحديثة التي تستخدم تقنية متطورة في حين أن الأنشطة الإنتاجية التقليدية لا تحتاج إلى أيدي عاملة مؤهلة بينما هناك سوق عمل وأنشطة إنتاجية لا تحتاج إلا إلى إعداد متوسطة أو نوع من التدريب القصير، كما أن معدل العائد على التعليم يمثل الزيادة النسبية في دخل الفرد المتأتي من العمل في سوق تنافسي للعمل نتيجة لزيادة سنوات الدراسة .

الانتقادات الموجهة إلى نظرية تجزؤ العمل:

لقد واجهت النظرية عدة انتقادات، أبرزها هي:

١- استندت هذه النظرية إلى فروض تفتقد إلى التحليل والتفسير الدقيقين لشرح العلاقة بين التعليم والإنتاجية والأجور بإحاطة وشمول .

٢- أفقدت أسواق العمل التحديد الدقيق وشوهدت الحدود الفاصلة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية مما تسبب في تضارب المفاهيم وتباين النتائج.

٣- بانطلاق هذه النظرية من سوق العمل واستخدامها لأساليب ومعايير اقتصادية بحتة جعلها تنتظر للتعليم نظرة شكلية وعالجت العلاقة من منظور كمي إحصائي تاركة أثر التعليم على الإنتاجية غامض.

سادساً - نظرية المواقف .

نظرية جديدة تتخذ من البعد السيكولوجي لحياة الناس منطلقاً لتوظيف البعد الاجتماعي للتعليم لخدمة النمو الاقتصادي، أي من زاوية تأثير التعليم في تطوير مواقف الطلبة واتجاه سلوكهم، التي بدورها تنعكس في تحسين الإنتاجية الفردية وبالتالي المجتمعية، وتقوم هذه النظرية على فرضية وجود تأثير إيجابي للتعليم على زيادة الإنتاجية، وهي بذلك تشابه نظرية رأس المال البشري، ونظرية العامل الباقي، ولكن نظرية المواقف تتجه في تحليلها لتلك العلاقة اتجاهات مغايراً حيث تنتظر للمواقف والقيم والاتجاهات التي ينميها التعليم في الطلبة على أنها العامل الحاسم في زيادة الإنتاج، على أساس أن تحسن قدرات الشخص الإنتاجية ليست ناجمة عن تزويده بالمعلومات والمعارف، وإنما بما تنمي فيه من أنماط سلوكية وقيم واتجاهات هي التي تحتاجها مؤسسات الإنتاج والأعمال.

نقد نظرية المواقف .

واجهت النظرية بعض الانتقادات، لعل أبرزها:

١- فسرت العلاقة بين التعليم وإنتاجية العامل المتعلم ودخله بمنظور أحادي جزئي، بتغليبها الجانب السيكولوجي للحياة الاجتماعية على الجانب التقني في عمليات الإنتاج، وبذلك فهي أهملت الخبرات التقنية الحديثة في الإنتاج، وما تحتاجه من معارف ومفاهيم وحقائق لازمة للقوى العاملة، لأداء مهامهم، وزيادة الإنتاجية.

٢- تنتظر هذه النظرية إلى مواقف المتعلمين وقيمتهم وكأنها شيء مفروغ منه، أو عمليات معزولة عن سياقها المجتمعي، في حين أن مواقف الشخص واتجاهاته تعتمد على عوامل ومؤثرات أخرى تعمل على ظهورها، أو اختفائها، منها: ظروف الإنتاج، والرضا عن العمل، ونظام الأجور والحوافز.. الخ.

٣- أهملت هذه النظرية المعارف والمعلومات والخبرات البشرية المتراكمة، بوصفها مصدراً لزيادة إنتاجية الفرد والمجتمع، ثم تغاضيها عن توظيف المعارف وجعلها وسيلة لتحسين ظروف الأفراد والمجتمع.

٤- تسببت النظرية في التعامل غير الرشيد مع أهم ما يملكه المجتمع وهو المورد البشري، وما ترتب عليه من زيادة البطالة بين المتعلمين، والهدر الكبير في الإنفاق على التعليم .

تمويل التعليم

تعريف تمويل التعليم:

هو محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال مدة زمنية محددة ، وذلك في ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة.

تعريف التمويل الذاتي:

هو التعليم الذي لا يتم الإنفاق عليه من ميزانية الدولة إنما عن طريق الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة الملتحقون بالتعليم الجامعي .

العوامل المؤثرة على تمويل التعليم .

عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية:

- 1- تأهيل المعلمين والخبراء مما ينعكس على أجورهم ورواتبهم.
- 2- إلزامية التعليم والتوسع الكمي لمواجهة الطلب الاجتماعي على التعليم.
- 3- الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلبة في الصف الدراسي مما أدى إلى الحاجة إلى زيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الصفوف الدراسية الناتجة عن هذه السياسات.
- 4- إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية مختلفة.
- 5- الاهتمام بتطوير البيئة التعليمية وخصوصاً الأبنية المدرسية.
- 6- الاهتمام بالأنشطة غير الصفية.
- 7- مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلبة والتسرب من المدرسة.
- 8- انتشار التعليم في القرى والارياف حيث قلة السكان وارتفاع الكلفة التشغيلية للخدمات التعليمية.

عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع:

1. النمو الطبيعي للسكان في مختلف العالم.
2. زيادة اهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه لأهميته في تطوير المجتمع وتنميته.
3. وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات.
4. التغييرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط.

اسس تمويل التعليم .

مجانية التعليم في جميع المراحل كما في وثيقة سياسة التعليم، مع تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل فرد، والنظرة إلى التعليم على أنه استثمار ، يحتاج إلى تخطيط لتمويله من خلال وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يمكن أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل البعيد بخطط قصيرة المدى حسب الظروف.

اساليب تمويل التعليم .

التمويل العام: وهو أن تتحمل الدولة تمويل التعليم من خلال ميزانيات محددة **التمويل الخاص:** وهو تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلبة رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من المؤسسات التعليمية.
التمويل المختلط: وهو الجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم.

مصادر التمويل التعليم .

مصادر التمويل في التعليم تصنف إلى:

مصادر الأساسية لتمويل التعليم من الضرائب العامة والأقساط التي يدفعها الآباء للمدارس الخاصة، ثم القروض، والمصادر الثانوية والذي يتمثل في المصادر الخاصة مثل: رسوم التسجيل وأقساط الدراسة في البلاد التي لا يكون فيها التعليم مجاني في بعض مراحلها، وبعض المنح والهبات التي يقدمها الأفراد والجماعات للتمويل، والمصادر الخارجية كالمساعدات الفنية كتقديم بعض المعلمين والأساتذة من دول أخرى .

مؤشرات تمويل التعليم .

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستدلال منها على الأداء التعليمي ومدى تحقق أهدافه وهي كما يلي:

1. **ميزانية التعليم والجهد التعليمي :** ان الانفاق التعليمي يمثل الجهد النسبي للإنفاق على التعليم وما توليه الحكومة من الاهتمام والعناية إلا انه يعطي صورة كاملة عن الجهود المبذولة في التعليم وعن العائد منه.
2. **ميزانية التعليم والميزانية العامة:** وهي ما يستطيع أن يحصل عليه المجتمع ممثلاً في الحكومة من موارد عن طريق انواع الضرائب المختلفة سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة أو ضرائب دخل وحصص ونصيب التعليم منها.

٣. ميزانية التعليم والدخل القومي انعام : إن ميزانية التعليم بالنسبة للدخل القومي العام تمثل ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لمدة زمنية معينة بحيث يستعين بهذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد.
٤. نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم : يعد تحديد نصيب الفرد من ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم إلى عدد السكان.
٥. توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات والأنواع المختلفة.
٦. كلفة التلميذ : يدل على الناحية الكيفية في التعليم ، ويدخل فيها ثلاثة عناصر هي :
المصروفات أو التكاليف الرأسمالية، المصروفات الدورية، مصروفات الصيانة واقساط الاستهلاك السنوي للمنشآت والمعدات والتجهيزات.
٧. نشاطات التدريس ومعدلاتها : هي معدل نصيب المدرس من التلاميذ في الصف الواحد - معدل نصيب المدرسة من الصف الدراسي - معدل نصيب الإشراف من الصف أو المدارس وغيرها.
٨. نتائج العمليات التعليمية : إن ناتج العملية التعليمية في أي مرحلة هم المتخرجون بنجاح من المرحلة، وتكون حصيلته النسبة بين الداخلين والمتخرجين، فالمتسربون يعدون ضياعا.
٩. الوقت المتاح : إن الكفاءة الاقتصادية للتعليم تقتضي منا أن نوجد نسبة تمثل العلاقة بين مضمون الدراسة ومناهجها والوقت المتاح للمعلمين ليعلموا وللتلاميذ لكي يتعلموا .

تحديات تواجه التمويل والإنفاق على التعليم .

- تحدي العولمة وضرورة إصلاح التعليم العالي، والعمل على زيادة وتوسيع عدد التخصصات التي تستجيب لضرورات المجتمع وسوق العمل.
- تحدي التقنية الجديدة وظهور آفاق جديدة في تقنية المعلومات والاتصالات أدى ذلك إلى نشوء فوارق مضاعفة وعميقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

مشكلات تمويل التعليم .

١. محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة.
٢. محدودية التمويل الخارجي وضعفه سواء في شكل منح أو قروض .
٣. ضعف مشاركة القطاع الخاص، فلا يزال إسهامه في تمويل التعليم غائبة أو شبه معدومة باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة.
٤. الضغوط المؤثرة على تمويل التعليم كالطلب الاجتماعي على التعليم، واعتبار التنمية التعليمية شرطا أساسيا للتنمية المجتمعية الشاملة لكل عناصر المجتمع، والزيادة السكانية، وأعباء النظام



التعليمي كالمشكلات المتصلة بالمباني والتجهيزات، والمختبرات، والمعلمين، والمناهج الدراسية، ومستوى التكنولوجيا التعليمية وغيرها.

مجالات مقترحة لبدائل في تمويل التعليم .

- ١- تشجيع المشاركات والمبادرات الأهلية في تمويل التعليم وقبول التبرعات والمنح.
- ٢- الارتقاء بالكفاية الداخلية للنظم التعليمية بخفض معدلات الرسوب والتسرب.
- ٣- الاتجاه لجعل المدارس والجامعات مراكز للإنتاج، وتدعيم برامج التعليم التعاوني التي تقوم فيها المصانع والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية بتأسيس مدارس أو معاهد أو كليات لخدمة قطاعاتها.
- ٤- تشجيع المحسنين وتحريك حماسهم لوقف جزء من أموالهم لصالح التعليم.
- ٥- إيجاد نوع جديد من التعليم يمكن تسميته بالتعليم شبه الحكومي يتبع وزارة التعليم في المنهج وجزء من الميزانية في مقابل تسديد أولياء الأمور لجزء من التكلفة.

الإنفاق في التعليم :

مقدمة :

تزايدت في السنوات الأخيرة نفقات التعليم في كل الدول وتمثل جزء كبير من ميزانيات الدول، وهي تعني الأموال التي توضع أو تدرج في ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم.

الانفاق والتكلفة والعائد في التعليم ثلاثة مفاهيم لعمليات متداخلة ومتراطة ، كل منها تقود للأخرى وتفرغ فيها، بوصفها عمليات لتحليل وتفسير أنشطة التعليم، وتقويم كفاءته من الناحية الاقتصادية

في هذه المحاضرة سنتحدث عن دراسة التكلفة التعليمية وأهميتها وأهدافها وطرق حسابها.

المقصود بالإنفاق في التعليم:

الانفاق: هو الأموال التي تدرج في موازنات الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية.

يعرف الانفاق على التعليم بأنه "توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من صفوف دراسية ومختبرات وملاعب ومكتبة وورش وغيرها، فضلا عن دفع أجور المعلمين والعاملين في الإدارة، مما يعني أن التعليم مشروع مكلف مادياً يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الافراد في المجتمعات الحديثة".

أهمية دراسة نفقات التعليم:

١- فيمكن التعرف على مواطن القوة والضعف في المشروع التعليمي والعمل على وضع البدائل المناسبة للإنفاق بحيث تتحقق الأهداف المرجوة منه.

٢- تساعد الإدارة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وذلك بإمدادها بالبيانات التحليلية باتباع طريقة معينة في العمل.

٣- تساعد على التعرف على الموارد الحقيقية الموظفة في قطاع التعليم.

٤- تساعد دراسة نفقات التعليم في التنبؤ بالنفقات المستقبلية للتربية وتقديم لواضعي سياسة التعليم البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء أهداف واضحة.

التكلفة التعليمية: تصاحب الإنفاق على التعليم / توفر الموارد الحقيقية المستخدمة في العملية التربوية هي "المدفوعات المالية المنصرفة مقابل الحصول على الموارد البشرية والمادية المحتاج إليها في العملية التربوية في اطار المنظمات التعليمية بمختلف مستوياتها".

أما التكلفة الحقيقية للتعليم فإنها تتعدى النظرة المالية الضيقة وتعرف بأنها مقدار البذل أو التضحية التي يبذلها الفرد أو المجتمع أو كلاهما معاً للحصول على بعض الفوائد النقدية أو غير النقدية العائدة من جراء استثمار جزء من الموارد المحددة في القطاع التعليمي.

وهي "تضحية اقتصادية تتحملها المؤسسات التعليمية مقابل خدمات أو منافع ضرورية تستخدم طبقاً للمعايير المقرر، ويمكن قياسها على شكل وحدات نقدية".
أهمية دراسة تكلفة التعليم:

١- ايجاد نوع من التوازن بين مخصصات التعليم وغيرها من النفقات المخصصة لقطاعات الاقتصاد الأخرى.

٢- الوقوف على الكم الذي ينفق على قطاع التعليم بصورة تمكن المخططين من معرفة الأموال المنفقة فعلاً في قطاع التعليم، والموارد الحقيقية الموظفة فيه، ومعرفة البدائل المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم لتحقيق أهداف المجتمع.

٣- اكتشاف نمطية سلوك التكلفة للوقوف على مدى استغلال أو سوء استغلال مدخلات العملية التعليمية.

٤- بيان مدى تأثير تكلفة العاملين بالمدرسة على وحدة التكلفة وتأثيرها بالسياسة التعليمية.

٥- الكشف عن الكفاية الانتاجية للتعليم أو للمدرسة في ضوء العائدات أو المنافع التي تفيد الشخص والمجتمع مقارنة بالنفقات.
أنواع التكلفة التعليمية:

تعريف التكلفة : الكلفة بمعناها الحقيقي هي الفرصة البديلة أي عندما نستثمر ما لدينا من موارد في اتجاه معين فالكلفة الحقيقية ليس ما صرفناه في هذا الاتجاه وإنما فيما خسرناه من فوائد في الاتجاه الآخر .

لأن الموارد نادرة دائماً مقابل احتياجات الأفراد واحتياجاتنا بصفة عامة .
المعايير في تقسيم الكلفة :

١- كلفة مباشرة وكلفة غير مباشرة.

الكلفة المباشرة هي الكلفة المحسوبة المنظورة مثل رسوم الدراسة والرواتب وما يصرف على المباني والتجهيزات وطباعة المنهج الدراسية للمراحل كافة وغيرها.

الكلفة غير المباشرة : تتمثل في المفقود أو في الكلفة الضائعة مثل: ما يفقده الطالب من مال عندما يقرر مواصلة تعليمه الجامعي حتى عمر ٢٣ بالمقابل كان بإمكانه العمل في عمر ١٨ عام .
كيفية الفرص المتاحة أحادي الجانب

٢- الكلفة المؤسسية والكلفة الفردية.

الكلفة المؤسسية : ما تتحمله المؤسسة وقد تسمى الكلفة الحكومية أو الكلفة العامة (هي ما

تتحمله المؤسسة من كلفة مثل صيانة المباني ، الرواتب .. الخ)

الكلفة الفردية : ما يتحمله الفرد مثل رسوم الدراسة ، الدورات التدريبية التي تتحملها الأسر

المراسلات ، مسدودات الطفل .. الخ

٣- كلفة رأسمالية وجارية. ^{غير مكررة}

الكلفة الرأسمالية : ما يصرف على التجهيزات والمباني والمساحات التي عادة يستفاد منها على مدى زمني طويل وليست سنوية .
الكلفة الجارية : هي ما يتكرر صرفها بصورة حولية مثالها: رواتب المعلمين ، المناهج الدراسي والصيانة .

٤- الكلفة الثابتة والمتغيرة.

الكلفة الثابتة : هي الكلفة التي لا تمتلك حساسية للتغير في حجم الانتاج. ^{الابنية}
الكلفة المتغيرة : هي التي تمتلك حساسية عالية جدا للتغير في حجم الانتاج. ^{الكتب}
أسباب ارتفاع التكلفة:

هناك مجموعة من جملة من أسباب ارتفاع تكلفة التعليم أهمها :

- زيادة أعداد الملتحقين بنظم التعليم ومؤسساته المختلفة ولاسيما في مرحلة الأولى نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني.
- طول سنوات الدراسة لقدر كبير من السكان مقابل تزايد التوجه نحو أنواع التعليم الأكثر تكلفة للاهتمام بكيف التعليم وليس كمة .
- الاهتمام المتزايد بتحسين نوعية التعليم وتجويد مخرجاته وما يتطلبه ذلك من تطوير نظم تعليمية حديثة تلبي حاجات الدارسين المتنوعة والمتباينة وتطوير المناهج التعليمية والارتقاء بمستوى أداء المعلمين والإداريين وغيرهم وتقليل كثافة الفصول الدراسية بتوفير المباني المدرسية ونموها.
- الحاجة المتزايدة لتغيير مواصفات الأبنية المدرسية إما لعدم صلاحية الأبنية القديمة ولتجديدها أو صيانتها أو تجديد معداتها.
- تزايد التوجه نحو الاستخدام المكثف لتقنيات التعليم والتعلم ومصادر التعليم الحديثة مقابل سرعة تقادمها.
- ارتفاع معدلات التضخيم وما ينجم عنها من ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية بما يضعف من قيمة النقود الإجمالية المنفقة على المؤسسات التعليمية.
- الزيادة المستمرة في مرتبات وأجور العاملين في قطاع التعليم وغيرها منها أوجه الصرف الجارية منها الرأسمالية .

وسائل خفض كلفة التعليم :

إن من أكبر التحديات التي تواجه الدول في خفض كلفة التعليم هي قضية خفض التكلفة مع الحرص على عدم انخفاض الجودة بل والحرص على رفع الإنتاجية وهي:

- يمكن تخفيض النفقات الجارية والرأس مالية بالاستفادة منها في أوجه عديدة.
 - يمكن تخفيض كلفة التعليم عن طريق تحسين المستوى الكيفي للتعليم وتحسين محتواه الذي يشمل لاسيما المناهج الدراسية والوسائل التعليمية والإدارة المدرسية وخطط الدراسة.
 - كما يمكن خفض نفقات التعليم عن طريق تجنب الإهدار المدرسي والذي يتجلى في الرسوب والتسرب والتخفيف من مدها .
 - يمكن خفض الإنفاق والتكلفة على المدى الطويل عن طريق جعله أكثر ارتباطاً بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - العناية بوضع خطة تربوية مدروسة توازن بين المطالب المختلفة وتوازن بين النفقات الممكنة وتبحث في شتى الحلول التي تخفف من النفقات.
- أساليب تحليل التكلفة :

تتنوع أساليب تحليل التكلفة وأبرزها في تحليل التكلفة التعليمية هما أسلوب تحليل العائد والفاعلية وفيما يلي تفصيلهما:

أولاً: أسلوب تحليل التكلفة مع العائد:

يتم في هذا الأسلوب مقارنة التكلفة التعليمية الحقيقية للفرد أو للجميع التعليمي بالعوائد المتوقعة منه للفرد أو المجتمع، وتعتبر هذه العلاقة عن معدل إنتاجية الاستثمار التعليمي وهناك علاقة طردية بين كل من الاستثمار في التعليم وارتفاع معدل إنتاجيته، وبين الدخل التي يحققها الأفراد، وعلاقة تبادلية بين كل منهما في ذات الوقت.

أبرز الاتجاهات الحديثة في بحوث التكلفة التعليمية:

١- بحوث تكلفة التعليم والخصخصة : الخصخصة في قطاع التعليم تشير إلى جعل التعليم خاصاً وليس حكومياً، بل يموله القطاع الخاص بعيداً عن سيطرة الدولة، وهذا الاتجاه مسبق في دول عديدة من دول العالم المتقدم والنامي.

٢- بحوث تكلفة التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية: تدل مؤشرات الطلب الاجتماعي أنه سوف يستمر تزايد في المستقبل، حيث تحرك هذا الطلب قوى الطموح الانساني التي تواجه حالياً قفزة كبيرة أمام ارتفاع مستوى التعليم ومستوى الرفاهة الاجتماعية وكذلك أمام التزايد في تعداد الأفراد في سن التعليم، ولعل ارتفاع تكلفة التعليم لاسيما مكوناتها العائلية والفردية قد يهدد تحقق توجهاً حديثاً في هذا المقام.

التنبؤ بنفقات التعليم:

التنبؤ يعرف بأنه "عملية استشراف المستقبل من خلال التقدير لحدث معين في وقت معين في المستقبل، باستخدام أساليب إحصائية ورياضية ، تؤدي إلى نتائج معينة".

الطريقة الأولى - كلفة الطالب.

في هذه الطريقة يتم تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس ، ثم يقسم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيحصل على كلفة الطالب الواحد خلال سنة الأساس ، ثم يتم ضرب هذه التكلفة بعدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ .

الطريقة الثانية - معيار رواتب الأساتذة. *شاهلح للتغير*

يتم ذلك بقسمة عدد الطلاب الإجمالي على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد على نحو ما تحدده الأهداف المتوخاة ، فنحصل على عدد الأساتذة في سنة التنبؤ تبعاً لأنواع المدارس ومؤهلات المعلمين ، ثم يضرب هذا العدد بالرواتب المتوقعة ، فنحصل على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة .

واقع التكلفة التعليم .

تقوم وزارة التربية بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم التي تهدف إلى الرقي بمستواه كماً ونوعاً، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، وذلك بالعمل على المحاور الآتية:

١- التوسع الكمي والانتشار الجغرافي.

٢- الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.

٣- ضبط الجودة النوعية.

٤- تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي

من أسباب زيادة الطلب على التعليم العالي هو زيادة الهجرة من الريف إلى المدن حيث التقدم الحضاري وازدياد فرص العمل، مما تطلب زيادة الجامعات والمؤسسات التعليمية بنفس نسبة زيادة عدد السكان، وزيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة ولاسيما في الدول النامية، وارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ في كثير من بلدان العالم ومنها العراق، وتطلع الشباب العراقي والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالي والعام بوصفه الطريق الطبيعي والمضمون إلى تحقيق مستويات أفضل اقتصادياً واجتماعياً، وزيادة الميل إلى الاستهلاك من الطاقة ، والموارد الأولية، والمياه، والأغذية، فظهرت الحاجة إلى التعليم والبحث العلمي لترشيده الاستغلال واكتشاف الجديد منها للوفاء بحاجة الشعوب.

التعليم وسوق العمل

تحديد المفهوم¹:

يقصد بالعلاقة بين التعليم وسوق العمل أن يتجه النظام التعليمي بمختلف مراحله ومستوياته وأنواعه للإعداد لما يحتاجه النظام الاقتصادي من قوى عاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وموقف مثل هذا يترتب عليه تهيئة النظام التعليمي بطريقة مختلفة تمام الاختلاف، عما إذا كان الموقف هو توجيه النظام التعليمي لإعداد الإنسان حضارياً واجتماعياً وثقافياً لمجتمع ذي خصوصية وهوية معينة، ولاسيما إذا كان الموقف هو بناء مشروع حضاري، وهذا لا يعني بطبيعة الحال نفي وظيفة إعداد القوى العاملة للاقتصاد وتطوره. وتجاه ذلك ظهرت خلافات كبيرة ومتشعبة بين الداعين لربط التعليم بسوق العمل بشكل مباشر وبطريقة آلية، وبين الداعين لوظيفة حضارية واجتماعية وثقافية للنظام التعليمي، بما في ذلك الإعداد لسوق العمل وفيما يلي بعض الاتجاهات النظرية في هذا السياق :

- النظرية الاقتصادية :

انشغلت الدراسات والأبحاث الاقتصادية بمجال قياس العلاقة المحتملة بين متغير التربية، ومتغير النمو الاقتصادي، اعتماداً على الناتج الوطني الخام الخاص بكل بلد على حده، إلا أنها لقيت عدة اعتراضات لما قدمت على اصطلاحية من تكديس للمؤشرات والدمج فيما بينها بطريقة غريبة ومغرضة، ويعتقد " جاك حلاق" بأن هذه الأساليب تجمل في طياتها علامات تثبت عجز العلوم الاقتصادية الدائم على بناء نظرية مرضية للعلاقة بين التعليم والتنمية، وفهم الوضع الفعلي لتفاعل النظام التعليمي مع النظام الاقتصادي.

على أية حال، يمكن تحديد ثلاثة أنماط من التحليل الاقتصادي للعلاقة بين التعليم والنمو

الاقتصادي هي:

النمط الأول من التحليل الاقتصادي :

يستعمل هذا النمط من التحليل أسلوب المقارنة الدولية بين مستوي التعليم ومستوي النمو الاقتصادي، وينطلق من الفرضية التالية، إن ارتفاع مستوي التعليم يؤدي إلى ارتفاع مستوى دخل الأفراد المتعلمين، ونتيجة لذلك يمكن القول بأن الاستثمار في التربية يساعد على النمو الاقتصادي السريع، ومن الدراسات التي أجريت بناء على هذه الفرضية اتضح صعوبة إثبات هذه النظرية عملياً، فهناك عوامل ومتغيرات أخرى تدخل في التحليل، مما يجعل من الصعب إثبات إن ارتفاع مستوي التعليم يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

¹ على الحوات (٢٠٠٧) العلاقة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل : دراسة في المجتمع الليبي،

الهيئة الوطنية للمعلومات والاتصالات، الربط بين ليبيا، ص ص ٣-٧ .

فالبلدان العربية النفطية مثلاً رغم التوسع في التعليم فيها وتوفره، إلا أن زيادته أو نقصه - أي الدخل - للأفراد أو المجتمع يرتبط بمتغيرات أخرى خارج العلاقة بين التعليم والاقتصاد وسوق العمل وما يتطلبه من خبرات ومهارات. فالمعادلة بأسرها مهماً كانت هي نتيجة لموارد النفط الضخمة ورغبة الدولة في استثمار هذه الأموال وتوزيعها على أبناء المجتمع، مما أدى إلى التوسع في حجم سوق العمل، والاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية، بغض النظر عن مخرجات التعليم ومدى قدرته لإشباع الحاجة من الأيدي العاملة، وأن ارتفاع أو تغير دخل الأفراد ليس نتيجة للتعليم بقدر ما هو راجع أساساً إلى عوائد النفط الضخمة .

النمط الثاني من التحليل الاقتصادي :

يستمد هذا النمط من التحليل أصوله من نظرية رأس المال البشري، ويركز بالأساس على دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري. وعلى الرغم من استخدام مثال الولايات المتحدة كإثبات لهذه العلاقة، إلا أن هذا المثال يكشف أن نمو الاقتصاد الأمريكي وتوسع سوق العمل فيها منذ القرن التاسع عشر جاء نتيجة عدة عوامل متكاملة حددت بخمسة عوامل هي :

الرفع من حجم العمل بنسبة (٣٤%) .

استثمار رأس المال بنسبة (١٥%) .

اقتصاديات الحجم الصغير الناتجة عن نمو السوق الداخلية بنسبة (٩%) .

التعليم بنسبة (٢٣%) .

تقدم المعرفة بنسبة (٢٠%) .

من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية والتي وضعت في السؤال التالي : لماذا تتأخر بعض البلدان اقتصادياً رغم وفرة حاملة الشهادات العلمية فيها وانتشار التعليم فيها بشكل واسع .

النمط الثالث من التحليل الاقتصادي :

يعتمد هذا النمط من التحليل الاقتصادي على دمج التخطيط التربوي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في بلد معين، ويقتصر هذا النموذج من التحليل على التعليم الثانوي والتعليم الجامعي لأنهما مرتبطان بالإنتاجية أكثر من التعليم الابتدائي. ويعتمد هذا النموذج على تدفق حاملة الشهادات الثانوية والجامعية واعتبراهما احتياطياً للقوي العاملة المؤهلة، والذي يظل عبئاً على الاقتصاد الوطني في حالة عدم توظيفه، أو عدم تناسب مؤهلاته مع احتياجات سوق العمل ومن الملاحظات التي تؤخذ على هذا النموذج من التحليل أن الاقتصاد يتطلب قوي

عاملة مؤهلة، وليس بالضرورة أن يكون حاملة الشهادات الثانوية والجامعية مؤهلين ويستطيعون دخول سوق العمل مباشرة ، ويستطيعون التنافس للحصول على وظائف ومهن ، فسوق العمل دائماً له حسابات أخرى، وحتى لو لم تتوفر له المؤهلات المطلوبة من خريجي التعليم الثانوي أو

الجامعي فإنه يسد النقص من الأيدي العاملة الأجنبية من الخارج، قصد تحقيق التوازن بين العرض والطلب من المؤهلات المرغوبة في سوق العمل. وهذا تقريباً ما يحدث اليوم في كثير من البلدان الصناعية المتقدمة التي توظف القوي العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المؤهلة لنوعين من مجالات سوق العمل، الأعمال التي لا يقبل العمل فيها أبناء هذه البلدان والأعمال التقنية والعلمية المتقدمة التي تحتاج فيها هذه البلدان إلى خبرات وعقول ذات مستوى عالٍ من التعليم والتخصص، سواء من أبنائها أو من الأجانب وبشكل آخر هذا ما يحدث تقريباً في بلدان الخليج العربي وليبيا حيث يعتمد سوق العمل على العمالة الأجنبية، فيما هناك فائض من خريجي التعليم الثانوي والجامعي فالمسألة دائماً أكثر من العلاقة المباشرة بين التعليم وسوق العمل، ربما هناك متغيرات أخرى في التحليل مثل نوعية العمل والقيم الاجتماعية المرتبطة بالعمل، والحاجة إلى العمل من قبل الآخرين، ونوعية الاستثمار والشركات التي تنفذه .

هكذا من الصعب الاعتماد على نموذج تحليلي دون آخر من النماذج التحليلية السابقة، فالعلاقة بين التعليم وسوق العمل تختلف باختلاف البلدان ومعدلات نموها الاقتصادي، وارتباطها بالاقتصاد العالمي والظروف الدولية والسياسة المرتبطة باقتصاد بلد معين. فمعطيات اقتصاد كوريا الجنوبية وسوق العمل فيها تختلف تماماً عن اقتصاد كوريا وسوق العمل فيها، ودون علاقة ميكانيكية مباشرة بين التعليم وسوق العمل، فالتعليم الجيد يستطيع أن يوفر الأيدي العاملة المدربة إلى أي مكان في العالم، خاصة على ضوء تطورات الاقتصاد العالمي اليوم .

الأهمية (الاقتصادية- الاجتماعية) للتعليم .

* مزايا التعليم : ينظر إلى التعليم في كثير من الدراسات على أنه :

يرفع الإنتاجية / يرفع الاستثمار والادخار / يساعد على التغيير التقني (التكنولوجي).

يسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية / يسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس والإبداع

يشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي (العمل بأجر).

يرفع تعليم الأبوين، نوعية الطفل وصحته ومكانته اللاحقة .

يساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص .

فالتعليم قد :

- يلتهم موارد من الأولى أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى .
- يسيء توزيع الموارد داخله أو يستعملها بكفاءة متدنية .
- يسيء إلى قدرات الأفراد من خلال إيجاد متعلمين غير لازمين لمهن أو يخلق تطلعات غير مبررة وبالتالي يكون سبب بطالة المتعلمين .
- يسهم في هجرة الأدمغة .

الأهمية الاجتماعية للتعليم :

- إعداد وإنتاج العناصر القيادية .
- تكوين الإنسان المتحضر
- زيادة تمتع الإنسان بحياته.
- تضيق حدة الفجوة الحضارية.
- تسهيل الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب.
- زيادة طموح الأفراد ودفعهم للصعود في السلم الاجتماعي.
- يحفز العقول والنفوس ويزيد استعدادها لتقبل التغيير وإحداثه.
- يوفر مناخ ثقافي للأفراد والمجتمع.
- الأهمية الاقتصادية للتعليم .

- توفير فرص أفضل للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي.
- تزود أفراد المجتمع بالكفايات والمهارات الفنية والتكنولوجية المطلوبة للتنمية.
- يزيد الطلب على السلع والخدمات.
- تهيئة وسائل التفكير الموضوعي واكتشاف قدرات الأفراد.
- مساعدة الأفراد لتقبل التغيير وإحداثه.
- التعليم استثمار بشري قومي .
- تنمية رأس المال (القوي العاملة).

دور التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية^٢ :

إن إحرار تقدم كبير في مجال التعليم يمكن أن يسهم بشكل كبير في تمهيد الطريق لكي يحقق العالم الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً للألفية، ويصدق ذلك بشكل خاص في المجالات الثلاثة التالية :

أولاً - معالجة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي :

إن تحقيق نمو اقتصادي منصف هو السبيل إلى الحد من الفقر، وثمة دلائل قوية تربط بين التعليم وتحقيق مستويات أعلى في النمو الاقتصادي والإنتاجية، وقد كشفت دراسة عن خمسين بلداً في الفترة بين عامي ١٩٦٠-٢٠٠٠ عن أن قضاء سنة إضافية واحدة في التعليم يزيد متوسط النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣٧.٠%) وعندما تقترن هذه السنة الإضافية بتوافر مهارات معرفية أرقى فإن النسبة تصل إلى (١%) . وتوصلت دراسة أخرى

^٢ اليونيسكو (٢٠٠٨) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٩. أهمية الحكومة في تحقيق المساواة في

التعليم، باريس، جون هوبكنز، ٢٠٠٩

٦

إلى أن قضاء سنه إضافية في التعليم المدرسي تزيد إيراد الفرد بمقدار (١٠%). كما أن أوجه التفاوت في التعليم هي تعبير عن أوجه التفاوت في الدخل فاشتداد ضروب التفاوت في الأجر في أندونيسيا والفلبين وفيتنام والهند ترتبط ارتباطاً وثيقاً باتساع الفجوة بين الحاصلين على تعليم عال وذوي المستويات الأوطأ من ذلك التحصيل الدراسي فبإمكان التعليم حين يتوافر على نطاق واسع وينتفع به عامة الفقراء أن يؤدي إلى نمو اقتصادي واسع النطاق أيضاً، وأن يتيح فوائد جمه في محال الحد من وطأة الفقر.

ثانياً : تحسين صحة الأطفال وخفض معدل الوفيات :

إن الصلات بين التعليم والصحة العامة هي أمر مؤكد فتعليم الأمهات سواء في مستوى التعليم الثانوي أو التعليم الابتدائي يمكن أن يفضي إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال، كما أن الأطفال ذوي الآباء المتعلمين يتمتعون في الأغلب بتغذية أفضل، ففي أندونيسيا وبنغلاديش مثلاً تكشف البيانات المستمدة من الاستقصاءات عن الأسر من أن ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي لدى الآباء يحد بشكل قوي من احتمالات التأخر في نمو الأطفال، وعند البحث بشأن عوامل أخري يظهر في بنغلاديش أن إتمام الأم للتعليم الابتدائي يخفض احتمالات التأخر في نمو الطفل بنسبة (٢٠%) كما يمكن ان يكون للتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي تأثير ايجابي في مجال الوقاية. فثمة في كل هذه المجالات تفاعل متبادل بين التعليم والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً .

ثالثاً - تشجيع الديمقراطية والمواطنة :

إن التعليم الذي يسلح الناس بمهارات القرائية وغيرها من المهارات إنما يمكنهم من المشاركة في حياة المجتمع ومن محاسبة الهيئات الحكومية فالفقراء والمهمشون المتعلمون كثيراً ما يكونون أميل إلى المشاركة في اجتماعات المجالس القروية والهيئات المحلية التي تعني بإدارة شؤون التعليم والصحة والموارد المائية وما أشبه ذلك. وتدل الشواهد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أن التعليم يضطلع بدور مهم في بناء الدعم للديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب وفي مناوأة الأوتوقراطية، وفي تقييم أجري مؤخراً في إطار البرنامج الخاص بالتقييم الدولي للطلاب (PISA) التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ظهر أن تعليم العلوم يزيد وعى الطلاب بأهمية قضايا البيئة ويرسخ في نفوسهم الشعور بالمسؤولية إزاء التنمية المستدامة ويشكل هذان الأمران دورهما أداتين يمكن أن يستخدمهما الناس لمحاسبة الحكومات وللمطالبة بالتغيير.

العائد من التعليم

مفهوم العائد :

إن اعتبار التعليم عملية استثمارية يعني توظيف التعليم الأمثل لموارده البشرية والمادية من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال مدة زمنية معينة، بيد أن العبرة في تحديد عائدات التعليم وقياسها. فالعائد حسب المضمون الاقتصادي هو مقدار الدخل النقدي وغير النقدي الذي ينتج عن الاستثمار طوال عمره الإنتاجي، أو بمعنى آخر هو التكلفة التي يُضحي بها من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل.

يعرف العائد من التعليم بأنه " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي تقترن بالتعليم ويحصل عليها أفراد القوي العاملة نتيجة تحسن قدراتهم على الإنتاج والكسب ".
ويقصد بالعائدات الفردية من التعليم : الدخل النقدي المباشر وغير المباشر الذي يحصل عليه المتخرجون بسبب مستوياتهم التعليمية الناتجة عن الاستثمار في التعليم ولا سيما الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوية .

عائدات التعليم : " هي المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي يجنيها الفرد والمجتمع التي ترتبط وتقترن بالتعليم ". وهي " مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم الاضافي الذي يحصل عليه أفراد القوي العاملة " .

العائد

$$\text{معدل العائد} = \frac{\text{العائد}}{\text{الانفاق}} \times 100\%$$

الانفاق

فالعائد في التعليم هو " مجموع المخرجات التي يكون التعليم سبباً فيها سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحقق منافع اقتصادية وذلك من خلال حساب العائد أو المكاسب المادية التي يحصل عليها المتعلمون والمجتمع مقارنة بالكلف التي صرفت عليهم حالياً. وللمفاضلة بين عائدات الاستثمار يستخدم معدل العائد ويقصد به سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر والقيمة الفعلية الاجمالي للتكلفة.

في أحدث تقرير للبنك الدولي حول التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تضم معظم الدول العربية لوحظ أن معظم الدول العربية تعاني من فح تدني الإنتاجية وتدني العائد على الاستثمار في التعليم، حيث يؤدي تدني الإنتاجية إلى تدني معدلات العائد على التعليم، والذي يؤدي بدوره إلى تدني الاستثمار في التعليم مما يترتب عليه تدني الإنتاجية وهكذا. وقد قامت الأدبيات الحديثة في نظرية النمو الاقتصادي بصياغة متغير للتعليم في شكل رأس المال البشري وإدخال هذا المتغير في نماذج النمو الاقتصادي حيث عرف رأس المال

١- وجهة النظر الأولى : ترى أن التعليم ظاهرة إنسانية رفيعة تعلو فوق الحساب وفوق التقدير وان قيمتها لا تقدر بمال ولا يمكن حسابها بأي حال.

٢- وجهة النظر الثانية : ترى أن قياس العائد من التعليم يساعد على إبراز دوره في التنمية الاقتصادية على المستويين الفردي والقومي، ولكنهم يعترضون على استخدام نفس الأساليب والمقاييس التي يستخدمها الاقتصاديون في المجالات المادية.

٣- وجهة النظر الثالثة : تؤيد مبدأ قياس العائد من التعليم تأييداً مطلقاً، ولا ترى ما يمنع من استخدام نفس أساليب القياس التي تستخدم في قياس الظواهر المادية الجامدة .

النظرة التحليلية إلى التعليم

المدخلات	العملية والوسائل	المنتجات	النتائج النهائي ^٢	المخرجات ^٢
المال	تنظيم اليوم والعام الدراسي	وحدات دراسية تم	متعلمون يحملون	خريجون
الأبنية والتجهيزات	المواقف التعليمية	استيعابها، إتمام	شهادة أو وصلوا	بمواصفات
العاملون في	حجم الصف	فصل دراسي،	إلى مستوي معين	معلومات وخبرات
المدرسة	نسبة المعلم إلى التلميذ	أنشطة تعليمية	من الإنجاز	ومهارات وقيم
مفردات المنهج	تنظيمات المنهاج	وعروض رياضية	التربوي.	تمكنهم من
المتعلمون	التنظيمات المدرسية	ومعارض وزيارات	معلمون ازدادوا	ممارسة نشاطهم
الكتب والأدوات	نظم وأساليب الامتحانات والتقويم	، معلومة أو	خبرة (أو جمود)	في المجتمع
الخدمات المساعدة	تنظيمات المعلمين	مهارة	إدارة مدرسية أكثر	وفق مستوى
اللوائح والقوانين	أساليب التدريس	أو اتجاه أو قيم	قدرة في عملها	تعليمهم
الحاجات	أهداف سلوكية تترجم أهداف التعليم	تجربة تعليمية	زيادة رصيد	والإسهام في
المشكلات	وغاياته معلومات منظمة عن الطلبة	أجريت	المعلومات التربوية	عملية التنمية
الأهداف	ونموهم	اختبارات	سمعة مدرسية	والتطوير.
	تقارير عن الطلاب والمعلمين والتعليم	ومقاييس		

² الناتج هو مجموع المتعلمين الذين أكملوا (أو لم يكملوا أو تسربوا) من تعليمهم في المدرسة - أو المعهد أو الكلية - (كم الإنتاج وحجمه) بعد أن حققوا على مدي زمني معين مستوى من الإنجاز والنمو أو النضج يتمثل في قليل أو كثير من المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي يفترض أن تتسجم مع أهداف التعليم ومعاييرها المبتغاة (وهذا هو كيف أو نوعية الإنتاج).

³ أما المخرجات فهي عين هؤلاء المتعلمين بعد دخولهم معترك الحياة واندماجهم في مؤسساتها - فعلاً وانفعالاً - مستعنيين بما اكتسبوا في المدرسة (أو المعهد أو الكلية) وإذا فالفرق بين (الناتج النهائي للتعليم) و (المخرجات) كمصطلحين - هو فرق في وقت ومكان وجود المتعلم على خط الإنتاج ومسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفرق في المجتمع . الناتج النهائي متعلم يخطو من داخل المدرسة أو المعهد أو الكلية إلى خارجها حاملاً معه مؤهلاً أو شهادة أو غير ذلك بقدر انجازه ومعبراً بهذا الذي يحمله عن إمكانية العمل والإسهام في تنمية نفسه والمجتمع الذي يندمج فيه. والمخرج : هو هذا المتعلم بعد أن تجاوز باب المدرسة أو المعهد أو الكلية ودخل إلى معترك الحياة ومؤسساتها بالفعل وأصبح تعلمه كفرد يتعامل كعضو في بساعة " عائد " أو مرادف يدل على " صدق " و " فائدة " ما تعلمه .

منهجية تقدير العائد على التعليم⁴

يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر (١٩٥٨)، شولتز (١٩٨٨)، وكارد (١٩٩٥) و (١٩٩٨) لمقالات استعراضية في هذا المجال، ولعله من المهم استذكار أن الحافز لتطوير مقارنة رأس المال البشري قد كان محاولة لفهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية على أساس من السلوك الاقتصادي الراشد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعد مثل هذا السلوك خارجاً عن نطاق التحليل . وترتكز نماذج رأس المال البشري بواسطة الأفراد وذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخل. وتتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج كما طوره مينسر في ما يلي :

- أن طول مدة التدريب أو التعليم هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال، وأن التدريب يرفع إنتاجية العامل إلا أن التدريب يتطلب تأجيلاً للدخل لفترة مستقبلية .
- يتوقع الأفراد عند اتخاذ قرار بالتدريب الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.

- يفترض اقتصار تكلفة التدريب على التكلفة البديلة، بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.

- يفترض عدم قيام الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء مدة التدريب الأولى، وأن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتاً خلال المدة العملية.

- يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية .

عائد (مردود) التعليم :

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وهي في مجملتها تؤكد حقيقة نسبية واتجاهاً عاماً مؤداه أن ثمة علاقة ايجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحل وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحاول

بعض الدراسات تصنيف عائد (مردود) التعليم إلى :

١- عوائد استهلاكية وقتية مثال : إعطاء فرصة للأباء للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم إلى المدرسة، أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية والمعيشية وسط الأقران .

٢- عوائد رأسمالية طويلة المدى وذات تأثير في حياة الفرد ومستقبله مثل : زيادة القدرة (والإنتاجية) لدى الفرد واكتسابه مهارة أو عادة القراءة البصيرة والاطلاع المفيد .

⁴ علي عبد القادر علي (٢٠٠٩)، قياس معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت،

- ٣- عوائد فردية أو شخصية مثل : زيادة دخل الفرد، أو استمتاعه بوقت فراغه .
- ٤- عوائد اجتماعية مثل : زيادة الإنتاج القومي، زيادة الضرائب على الدخل ، زيادة القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية للدولة .
- ٥- عوائد مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على الادخار، أو حسن الإنفاق .
- ٦- عوائد غير مالية مثل : زيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه، وعلى الابتكار.

أهمية دراسة عائدات التعليم :

- تساعد على ترشيد الاستثمار في التعليم في ضوء بدائل محددة وذلك بمقارنة عائدات الاستثمار في التعليم بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد انتشار التعليم بين فئات المجتمع.
- تمكين المخططين التربويين وصناع القرار في اتخاذ القرار الصائب لتوزيع النفقات على أنواع التعليم المختلفة حسب حاجات الاستثمار وعائداته.
- تساهم في معرفة مدى ملاءمة أنظمة التعليم لسد احتياجات التنمية وسوق العمل من القوى العاملة المؤهلة والمدرية ولا سيما في التخصصات التي يزيد الطلب عليها مما يحد من بطالة المتعلمين.
- تساعد على تطوير المناهج التعليمية شكلاً ومضموناً تنفيذياً وتقويمياً وتطوير نظم تعليم وتعلم حديثة تلبي احتياجات الدارسين واحتياجات التنمية وسوق العمل.
- تدفع المسؤولين والمخططين التربويين إلى الاهتمام بالبحث العلمي لدراسة متغيرات التربية وظواهرها المختلفة وعلاقتها بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.
- ويتطبيق منظور الاقتصاد ومنطقه في قياس عائدات التعليم فقد ظهرت مصطلحات ومعان جديدة في ميدان التعليم تبدو غريبة، ولكنها أصبحت واقعاً يجب التعامل معها إذ في إطار دراسة العائدات في التعليم فإن التعليم يُعد :
- سلعة رأسمالية : تساهم في تقليل أعداد العاملين كون العامل المتعلم والمتدرب أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم إلى جانب إنباء التعليم لقدراته واتجاهاته التي تزيد من تراكم رأس المال المادي مما يجعل التعليم مخزناً لرأس المال غير المادي الذي يعطي أهمية لرأس المال المادي.
- نوعاً من الاستثمار البشري : فينظر له من خلال تزايد إنتاجية المتعلم والمجتمع وبالتالي زيادة دخلهما.
- سلعة استهلاكية معمرة : تساهم في توسيع معارف وقدرات الشخص المتعلم لترقية شخصيته، والاعتناء بصحته، ورفع مستوي معيشتة، ويزيد من متعة الحياة الخاصة والعامة.

- سلعة اجتماعية : تزيد فعالية المتعلم في التعامل مع قضايا مجتمعه وتحد من الجريمة وتعمل على ترقية الذوق والأخلاق وتزيد من تقبل المتعلم لأنماط حياتية جديدة.

- سلعة سياسية : تنمي سمات الانتماء والمواطنة الصالحة والالتزام بقوانين المجتمع وتكسب المتعلم قيم الولاء للمجتمع والتأييد للنظام السياسي.

قياس العائد الاقتصادي من التعليم .

بواسطة حساب التكلفة والعائد عن طريق العينة المقطعية المستعرضة ويستخرج منها دخول الأفراد في مختلف المستويات للعمر طبقاً للمستوى التعليمي للأفراد وبذلك تحصل على مستوى دخل الفرد للمستويات التعليمية المختلفة في الأعمار المتعاقبة. وأبرزت الطريقة ما يلي :

- يرتبط دخل الفرد ارتباطاً عالياً بمستوى تعليمه فكلما زادت درجة التعليم زاد دخل الفرد.

- يزيد الدخل ويبلغ أعلى مستوى له في متوسط العمر ثم يثبت وأحياناً يتناقص حتى بلوغ سن التقاعد.

- دخول الأفراد ذوي التعليم العالي مرتفعة جداً بالنسبة لمن هم أقل تعليماً.

- يبلغ الدخل أعلى مستوى له بالنسبة لذوي التعليم العالي في سن متأخرة وأحياناً يستمر الارتفاع حتى سن التقاعد.

هدف قياس عائد التعليم.

١- بيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية .

٢- يمد المخطط التربوي بمعلومات أساسية مفيدة عن الروابط التي تربط التعليم بسوق العمل

٣- يزودنا بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة، وتوازن العرض والطلب،

٤- يساعد للقيام بإحداث مقارنات مختلفة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية الأخرى.

٥- يحدد المرحلة التعليمية، والبرامج التعليمية الأجدى للاستثمار فيها .

٦- يوجه العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل، وسياسة الأجور في الدولة.

٧- يفيد المخطط في (توزيع الاستثمار في المجال ذو العائد المرتفع/ يقترح طرقاً لزيادة كفاءة

التعليم بزيادة العائد أو بتخفيض التكلفة/ فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى.



صعوبات العائد في التعليم

على الرغم من أهمية قياس العائدات في التعليم وحسابها رياضياً إلا أن هناك صعوبات منهجية وعملية تعقد من قياس العائد في التعليم كما يجري في المشاريع الإنتاجية الأخرى لأن التعليم نظام مفتوح تتداخل فيه العديد من العوامل والقوى المؤثرة عليه القريبة والبعيدة، المحسوبة وغير المحسوبة، ويتبادل عمليات التفاعل مع كل ما يحيط به تقريباً بصورة دائمة مما يجعل عملية القياس مهمة بالغة التعقيد وذلك بسبب وجود صعوبات منهجية وعملية لعل أبرزها :

١- صعوبة مقارنة التكلفة بالعائدات بسبب صعوبة تحديد الأهداف التعليمية بدقة في صورة معايير تقيس الأداء، ثم إن العائدات في التعليم تأخذ أشكالاً مختلفة منها الاقتصادي وغير الاقتصادي، ومنها العائدات على مستوى الشخص المتعلم، وأخرى على مستوى المجتمع، وإذا كان بالإمكان حساب العائدات الاقتصادية في صورة عائد صاف متوقع من الإنفاق على التعلم فإنه يصعب قياس العائدات غير الاقتصادية بل وتعريفها بدقة.

٢- صعوبة تحديد أنواع النفقات المستثمرة في التعليم ومصادرها وما إذا كانت نفقات استثمارية أو نفقات استهلاكية، وما إذا كانت نفقات مالية نقدية، أو مادية أخرى، وتتمينها بدقة.

٣- صعوبة قياس عوامل الإنتاج في التعليم إذ أن الإنتاجية في التعليم تعتمد على مؤشرات كثيرة يصعب القياس الكمي لأشياء غير مادية، كما يصعب قياس فعالية وإنتاجية عمل المعلمين والتلاميذ والمؤسسات التعليمية (الإنتاجية الحقيقية للعمل التعليمي).

٤- صعوبة التعبير الكمي عن وحدة الناتج في التعليم كما يحدث في تصنيف السلع والخدمات فضلاً عن صعوبة تحديد القيمة النقدية للناتج لأن التعليم لا يعمل لبيع ناتجه بأسعار السوق.

٥- صعوبة قياس أثر التعليم على إنتاجية العمل إذ قد ترجع كفاية عنصر العمل والإنتاجية إلى عوامل أخرى غير التعليم كالقدرات الشخصية، أو أثر الأسرة والإعلام... علاوة على صعوبة عزل أثر التعليم وحده وقياسه من بين العناصر غير المادية المؤثرة في الإنتاج.

٦- تأخر ظهور العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم نظراً لوجود مدة زمنية طويلة بين الإنفاق على التعليم وبين الحصول على عائد منه، والذي قد تستغرق بين عشرة إلى خمس عشرة سنة أو أكثر.

٧- الإهمال الواضح لقياس العائدات الاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية من التعليم نظراً لاستحالة قياسها بوحدات نقدية ومادية.

٨- تجاهل الدراسات والبحوث قياس دور العلم والبحث العلمي في زيادة إنتاجية العمل كون التعليم أساس نمو العلم والبحث العلمي وعن طريق البحوث العلمية يمكن تطوير أدوات الإنتاج وأساليبه.

غير أن الصعوبات السالفة الذكر لم تمنع من قياس عائدات التعليم على الأقل في الجوانب التي يمكن حسابها والتوصل إلى أساليب تتفادى الكثير من الصعوبات وتسعي الدراسات الأخرى إلى قياس عائدات التعليم الأخرى عن طريق مؤشرات كيفية.

مشكلات قياس عائد التعليم.

١- إن استغلال رأس المال في التعليم - بناء المدارس مثلاً- لا ينتج عنه نتاج يمكن تسويقه ، ويصعب حساب عائدته المالي ك رأس مال اجتماعي للفرد وعند مقارنته بالمشاريع الأخرى.

٢- الاقتصار على حالات العرض والطلب الحاضرة والماضية، والاستناد إليها لتحديد الاحتياجات المستقبلية.

٣- يهمل قياس الفوائد الاقتصادية غير المباشرة.

٤- مشكلة جمع الحقائق والبيانات المطلوبة ودقتها في الدول النامية مثل (دخول الأفراد/ نفقات كل مرحلة تعليمية/المصروفات المدرسية/ المنح الدراسية/ بيانات سوق العمل/ متوسط ضريبة الدخل..).

طرق وأساليب قياس العائد الاقتصادي للتعليم .

يرى شولتز أنه يمكن قياس عائد التعليم من ناحيتين (المباشرة)، (غير المباشرة)

" إقامة حديقة وسط منطقة سكنية " إذا فتحت هذه الحديقة للناس نظير أجر معين فإن دخل هذه الرسوم يمثل العائد المباشر من الناحية الاقتصادية، وهناك عائد اقتصادي غير مباشر يتمثل فيما يتاح للمنطقة من هواء وشمس ومنظر الشجر والخضر وهذه منافع اقتصادية يمكن قياسها لكن بصعوبة. وهذا هو شأن التعليم. وعليه هناك أربع طرق لقياس إسهام التربية في الاقتصاد هي :

١- حساب العائد عن تقدير الزيادة في الدخل الفردي:

هناك رأس مال مادي، ورأس مال بشري/ لكل استثمار لرأس مال يوجد ما يسمى بالعائد يمكن قياسه/ هناك صعوبة لقياس رأس المال البشري لكن تمكن الاقتصاديون من ذلك وقسموه لعائد فردي وجماعي ، والفردي مباشر وغير مباشر.

- العائد المباشر على الفرد : تقوم على المقارنة بين أرباح الأفراد وبين مستواهم التعليمي وفكرة الأمر أن التعليم يرفع مستوي التأهيل عند العامل مما يستتبع زيادة إنتاجيته وهذه تؤدي بدورها إلى رفع مستواه. وأشارت دراسات (والش) إلى أن القيمة المالية التي يحصل عليها الفرد نتيجة للتربية تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه، ودراسات شولتز، لويل، جليك، بيكر.

الاعتراضات :

١- تناقض عائد التعليم من ناحية الفرد والمجتمع .

٢- اختلاف العائد الفردي من مجتمع إلى آخر .
٣- إن مقدار ما يأخذه الفرد من دخل لا يدل بالضرورة على قيمة عمله بسبب ارتباط ذلك بوضع الأسرة الاجتماعي ومكانتها، وعوامل اجتماعية أخرى كالمحسوبة والرشوة عند بعض الموظفين .

- العائد غير المباشر على الفرد: كاحترام العمل والإنتاج، تقبل التغيير الثقافي والدعوة له، تنمية الابتكار والطموح للفرد ، خبرات تربوية، مفاهيم ومهارات اجتماعية واتجاهات وأذواق الأفراد .
٢- طريقة الترابط :

تعني أن تقيس الترابط القائم بين النشاط التعليمي وبين مستوي النشاط الاقتصادي، ومن أساليبه : المقارنة بين البلدان المختلفة في وقت ثابت، واكتشاف الترابط السابق بين نمو التربية ونمو الدخل القومي. وقد أجريت أبحاث تتعلق بالترابط بين معدلات الانتساب إلى المدرسة وبين الدخل القومي للفرد ووجودا ترابطاً إيجابياً بينهما رغم التباين القائم بين البلدان. وهناك أسلوب الترابط عبر الزمن ويعني قياس الترابط بين التربية وبين الدخل القومي داخل بلد معين عبر مدد زمنية مختلفة كدراسة شولتز والتي قاس خلالها الترابط بين التربية والدخل القومي بأمريكا خلال المدة بين (١٩٠٠ إلى ١٩٥٦) وكذلك قياس أثر التربية في إنتاج المصانع.

٣- طريقة البواقي لمعرفة إسهام التعليم في زيادة الدخل القومي العام:
بها يتم تقدير الزيادة الإجمالية في الإنتاج القومي لبلد من البلاد خلال حقبة من الزمن مبينة دور العوامل المحددة القابلة للقياس في تلك الزيادة منتهية إلى القول بأن ما تبقى يرجع إلى بعض العوامل غير المحددة وتجمع هذه الأبحاث على أن التعليم وتقدم المعرفة من أهم هذه العوامل غير المحددة. وأشار عدد من الباحثين إلى :

*نسبة الزيادة في الدخل القومي العام التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل وذلك في مدة زمنية معينة ثم اعتبار (الباقى) نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوي العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.

* العامل المتبقي يتضمن عناصر التعليم والتدريب والتنظيم التكنولوجي..
* يمكن تفسير العامل المتبقي من خلال : (اقتصاديات الحجم ، التحسن في نوعية الموارد الإنسانية وغير الإنسانية التي تدخل في عملية الإنتاج).

٤- طريقة حساب التكلفة والعائد الاقتصادي.
يقصد بحساب التكلفة والعائد : مقارنة تكلفة مشروع استثماري بالعائد المنتظر منه بقصد تحديد مدي فائدته، واختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الدخل أو الإنتاج.

مفهوم التكلفة والعائد

- تعني مقارنة مشروع استثماري بالعائد المنتظر بقصد تحديد مدي فائدته.
- اختيار استثمار رأس المال في مشروع ما معناه التضحية بالمال في الوقت الحاضر من أجل ضمان فوائد مستقبلية أو عائد لهذا المال المستثمر على شكل مستويات أعلى في الإنتاج والدخل.
- تحديد العلاقة بين الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والعائد المنتظر منها يعد عملية مهمة جداً لأنه يرشدنا إلى توزيع الموارد المالية على أسس سليمة.
- * كيف يمكن مقارنة الاستثمار في التعليم بأنواع الاستثمارات الأخرى ؟
- * أي أنواع الاستثمار أكثر إسهاماً في النمو الاقتصادي : الاستثمار في رأس المال البشري أم الاستثمار في رأس المال المادي ؟
- * هل كل أنواع التعليم ومراحلها تتساوي من حيث معدل العائد منها ؟
- * ما مدى إسهام التعليم في زيادة الدخل القومي والفردى ؟
- * ما علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي ؟
- كل ما يسبق يدور حول محور رئيس هو :
- العلاقة بين الاستثمار في التعليم والعائد منه باعتبار التعليم عملية استثمارية لها عائد يمكن قياسه ؟

أساليب تحليل التكلفة التعليمية :

- ١- أسلوب التحليل الشامل : يتناول تحليل وضع التعليم بالنسبة للاقتصاد القومي ومقارنة التعليم بالدخل القومي وبالميزانية العامة للبلاد. ويفيد هذا الأسلوب في عمل الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة.
- ٢- أسلوب التحليل التفصيلي للتكاليف الكلية ووحدة التكلفة حسب نوع التعليم (تعليم عام/ تعليم خاص) ومراحله أي حساب تكلفة التلميذ في مراحل التعليم (الابتدائية/ الإعدادية/ الثانوية) والغرض من الإنفاق أي دراسة (التكاليف المباشرة للتعليم / التكاليف غير المباشرة/ التكاليف الاجتماعية).

٨

كيفية حساب التكلفة في التعليم :

- التكلفة في التعليم : يقصد بها المصروفات الجارية على التعليم .
- لأغراض تحديد الإنفاق والعائد بالنسبة لمشروع استثماري التكلفة الكلية الفعلية للمشروع تشمل: قيمة كل الموارد التي استنفذها المشروع.
- المصروفات المالية في الاستثمار التعليمي تمثل : رواتب المدرسين وإيجار المباني و ثمن التجهيزات والأدوات الكتابية والمواد الأخرى والخدمات .. وتكلفة الفرصة الضائعة للطلبة.
- إن معدل العائد من أي مشروع استثماري هو سعر الفائدة التي توازن بين السعر الحالي للعائد المنتظر وبين القيمة الفعلية الإجمالية للتكلفة. أي أن معدل العائد هو سعر الفائدة الذي تتساوى عندها قيمة التكلفة مع قيمة العائد.
- فائدة معدل العائد هو المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية والأولى للاستثمار الذي يحقق أكبر عائد.

- البيانات المطلوبة لحساب معدل العائد من التعليم (دخول الأفراد حسب السن والمستوى التعليم والنوع والوظيفة والمرحلة الوظيفية/المنصرف على التعليم لكل مرحلة/ تقديرات القيمة الرأسمالية- المباني والتجهيزات والمعدات والمختبرات..- لكل مرحلة/ قيمة المصروفات المدرسية لكل مرحلة / متوسط ضريبة الدخل / بيانات سوق العمل كالبطالة ونسب التشغيل.. هذا غير متوفر في كثير من الدول لذا يلجأ إلى العينة المقطعية المستعرضة للحصول على البيانات اللازمة بشكل تقديري كما في الهند وفنزويلا والفلبين .. وإذا لم تتوفر يلجأ إلى بيانات تدرج الأجور كما حدث في أوغندا .

- معدل العائد من مشروع ليس له معني ما لم يقارن بمعدل العائد من مشاريع أخرى استثمارية، وكذلك معدل العائد من الاستثمار في مراحل معينة.

نتائج قياس معدل العائد على التعليم في الدول العربية:¹

يتضح من نتائج الدراسات المتعلقة بقياس معدل العائد على التعليم في الدول العربية أن هذه الدول تفرز أنماطاً مغايرة للأنماط الدولية التي تم استنباطها من الرصد الدولي للنتائج في هذا المجال وتتمثل النتائج فيما يلي :

١- تدني معدل العائد على التعليم في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم (٧.٣% مقابل ٩.٧%).

¹ تقرير عن النشر، مايو (٢٠٠٩)، قياس معدل العائد على التعليم، المعهد العربي للتخطيط بأكويت، الكويت، ص: ١١.

٢- اتجه معدل العائد على التعليم في عينة الدول العربية نحو الارتفاع في مستويات الدخل حيث سجلت كل من الكويت (١١.٤%)، وسلطنة عمان (١٠.٣%)، بينما سجلت اليمن (١.٨%).

٣- تدني معدل العائد على التعليم الابتدائي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم .

٤- تدني معدل العائد على التعليم الثانوي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم (٦.٣% مقارنة بحوالي ١٧%).

٥- تدني معدل العائد على التعليم الجامعي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط على مستوى العالم (١٠% مقارنة بحوالي ١٩%).

٦- نزوع معدل العائد على مستويات التعليم في الدول العربية نحو الارتفاع مع ارتفاع مستويات التعليم.

كيفية الاستفادة من حساب التكلفة والعائد .

١- يوجه حساب التكلفة والعائد المخططين إلى اتجاه الاستثمار في أي نوع من أنواع التعليم، بل في أي مرحلة تعليمية يكون الاستثمار .

٢- يوجه حساب التكلفة والعائد الأنظار إلى العلاقة بين الإنفاق على تعليم فئات القوى البشرية عالية المستوى وبين سوق العمل، وإلى أثر تغير نظام المرتبات والأجور على الطلب على التعليم.

٣- يوجه حساب التكلفة والعائد توزيع أفضل للموارد المالية لأنواع التعليم ذات المعدل المرتفع للعائد.

٤- يقترح حساب التكلفة والعائد طرقاً لزيادة كفاءة التعليم بزيادة العائد أو تخفيض التكلفة.

٥- يساعد حساب التكلفة والعائد في فحص تكلفة التعليم ومقارنتها بالزيادة في دخول القوى العاملة المتعلمة.

التعليم والتنمية

١- مفهوم التنمية :

- التنمية تتضمن قدرة الأفراد على البناء والتنظيم والتوجيه والابتكار والاستثمار وقدرتهم كذلك على زيادة حجم التعليم وتوسيعه بحيث يشمل كل فرد مما يساعد على نموه وبالتالي استثمار طاقات الأفراد وإشراكها في جهود التنمية والتنمية بهذا تكون غايتها ووسيلتها الإنسان.

- التنمية عملية تدخل إرادية للمجتمع وقدرة المجتمع على الاستفادة من الموارد البشرية والمادية لتحسين نوعية الحياة.

- التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة وإنما تغيير جذري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس. وهي عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهيكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما :

- التنمية بالمنظور التقليدي : تعني (مدى قدرة الاقتصاد القومي الذي يعاني من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي بمعدل يتراوح من ٥ إلى ٧ بالمائة أو أكثر) .

وقد خرجت دراسات الأمم المتحدة للسنوات (١٩٥٠-١٩٥٦) عن أوضاع التنمية **بالتعريف** القائل إن " عمليات التنمية هي التي يمكن عن طريقها توجيه جهود المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية ومساعدتها إلى المساهمة في تقدم المجتمع بأقصى طاقة ممكنة " .

التنمية بالمنظور الحديث :

تعني : تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال الفقر المطلق في مجتمع ما .

التنمية : هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن .

٢- الأهداف العامة للتنمية :

رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدي المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية .

إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع .

تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع وذلك بتذويب الفوارق الطبقيّة وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع حسب قدراتهم .

تأكيد المشاركة الشعبية في جهود التنمية من بدايتها لنهايتها لأن دور الإنسان كمواطن في مجتمعه يتحقق ويبرز أكثر فأكثر بإسهامه المباشر حسب طاقته في كل مرحلة من مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في بلده .

تغيير أنماط حياة الفرد وتعديل أساليبه وحياته وإنتاجه وسلوكه للأفضل.
إجراء تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية.
زيادة قدرة المجتمع على الاستفادة من طاقته البشرية وموارده غير البشرية.
٣- أهم ركائز التنمية :

التغيير البنائي : وهو تغيير يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويحدث ذلك تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

الدفعة القوية : يحتاج المجتمع إلى دفعة قوية أو مجموعة دفعات لإحداث التغيير والحكومات مسؤولة لحد كبير عن إحداث الدفعة القوية.

الاستراتيجية الملائمة : ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

٤- خصائص التنمية:

- * إن التنمية عملية مستمرة.
- * إن التنمية عملية شاملة ذات أبعاد متعددة تشمل مجمل أطر المجتمع.
- * التنمية عملية استثمارية تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة .
- * التنمية عملية مخططة.
- * التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية.
- * التنمية مسؤولية إدارية.

* يجب أن تكون التنمية جذابة وشديدة الجاذبية للمساهمين والمستفيدين منها.

٥- المبادئ الأساسية الواجب توافرها حتى يعتبر المشروع مشروعاً تنموياً :

- مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة .
- التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة أي أنها عملية اجتماعية وليست مجرد عملية اقتصادية.
- ضرورة تكاتف المواطنين والدولة في تنفيذ مشروع التنمية.

٦- أنواع التنمية (الاقتصادية - الاجتماعية) :

التنمية الاقتصادية تعرف بأنها: إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي خلال فترة زمنية بمعدل أكبر من زيادة نمو السكان .

9

الزيادة المستمرة في الدخل الفردي في فترة زمنية طويلة ويجب أن يصحب تلك الزيادة في الدخل ارتفاع في مستوى معيشة الفرد ورفاهيته وزيادة قدرة الفرد على الإنتاج وإصلاح ميزان المدفوعات.

العملية التي يتم بموجبها زيادة حقيقية في الناتج القومي لاقتصاد معين خلال مدة طويلة من الزمن.

" التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة حيوية على تكوين قوة عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وتتخلق بفلسفة تدعو إلى استيعاب التغيير الاقتصادي والتكنولوجي والتحريض على استحداثه " .

التنمية الاجتماعية تعرف بأنها :

التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان وهي تعمل جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية .

منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع العناية بالجانب الإنساني بغية إحداث الترابط بين مكونات المجتمع.

عمليات تغيير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان وهي لذلك تشمل عنصرين أساسيين هما تغيير الأوضاع القديمة وإقامة بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم وأفكار مستحدثة ...

التعليم والنمو الاقتصادي :

تظهر أهمية رأس المال البشري في المنافسة الاقتصادية كما ظهرت في النمو الاقتصادي، ويشهد اهتمام الدول في إنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع على هذا التقدير .

وتشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب) وهو ما يشكل مركزاً لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على مدي طويل. وتجمع معظم الأدبيات على دور التعليم والتدريب كمحددتين أساسيتين للإنتاجية وعلى أهميتها في رفع القدرة التنافسية مما يؤدي بالتالي إلى مستويات التشغيل على المدى البعيد.

لقد وجد Barro & Lee ٢٠٠٠ بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٩٥ أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري

^١ المعهد العربي للتخطيط بالكويت (٢٠٠٧) اقتصاديات التعليم، جسور التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا

التنمية في الدول العربية، ٦٨٤ ص ص ٣-٥.

الأولى في الدول وخصائص سكانها. فقد بين أن النمو مرتبط إيجابياً بالمستوى الأول لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم الأعلى هم مكملون للتقانات الجديدة ، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التتموي. لكن اللافت للنظر أن نتائجها قد بينت ارتباطاً غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع (وقد انتقد بعض الباحثين الاقتصاديين) نتائج بارو وفسروا بعضاً من معضلاتها. وقد أعادوا هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. ولعل مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي آخذين بالاعتبار معدلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات . وأشارت الدراسة إلى أن تعليم المرأة في المستوي الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض معدلات الخصوبة لدي السكان، وهو أمر يعده العديد من الاقتصاديين والديموغرافيين عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

لم يكن التعليم محددًا واضحاً من محددات النمو في دراسة مقدسي وفتاح وإمام ٢٠٠٣ فقد درس الباحثون الإسهام النسبي لكل من رأس المال والعمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل على النمو الاقتصادي وكانت النتيجة غلبة إسهام رأس المال على إسهام كل من العمل ونمو الإنتاجية الكلية للعوامل خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٧. وقد بينت الدراسة أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل له أثر إيجابي على بلدان شرق آسيا. أما على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد كانت النتائج مختلطة من حيث أثر التعليم على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، ففي حين كانت الآثار موجبة في مصر والمغرب وتونس وتركيا فإن الأثر سالب في الدول الأخرى في العينة ومنها (٥) دول نفطية.

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

كلمة نمو اقتصادي مرادف لكلمة زيادة في الدخل القومي ، النمو الاقتصادي يطلعنا على القيم الحقيقية للنواتج الداخلي الخام خلال سنوات معينة .

النمو الاقتصادي " زيادة طويلة (مستمرة) المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التمديلات الهيكلية والسلوكية والابدلوجية التي تتطلبها عملية النمو "

التنمية الاقتصادية : تتضمن مفهوماً أوسع فلا تتوافر للتنمية متطلباتها ما لم تكن هذه الزيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالتنمية (عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر مدة من الزمن "

التنمية عملية تكاملية شاملة ناجمة عن تدخل إرادي مستمر لإحداث تفاعل بين : الطاقة المجتمعية لأي مجتمع أي جملة القدرات والمهارات الإنسانية وحجم نوعية العناصر الطبيعية.

الطاقة التنموية للمجتمع أي إرادة المجتمع وقدرته على الاستفادة من طاقة المجتمعية ولتحسين نوعية الحياة لأبنائه.

أسباب أو مصادر النمو الاقتصادي : يلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل:

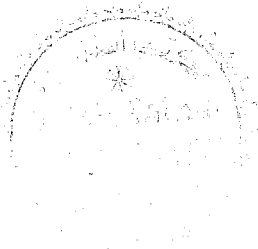
تزايد مدخلات العمل : تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

تحسين في نوعية مدخل العمل : فالناس أصبحوا أكثر تعليماً وصحة مما كانوا عليه في الماضي، ونتيجة لذلك فإن ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهماً في إنتاجية أكبر.

الزيادة في رأس المال الطبيعي :من أجل زيادة مخزون الأمة من رأس المال الطبيعي أن تدخر. أي أن تتخلى عن بعض من استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر، وتمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الأفراد من إنتاج أكبر في ساعة العمل أو بعبارة أخرى تزيد في الإنتاجية.

اقتصاد الحجم : كلما ازداد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد. وتشير تجارب الأمم إلى أن الناتج يفوق الزيادات في المدخلات.

تحسين التقنية: عند تطبيق المعلومات (المعارف) الجديدة على عمليات الإنتاج فإنها قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لإنتاج المنتجات كما أنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل مواداً لم تكن ذات قيمة اقتصادية. أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي، وتقدر إحدى الدراسات الحديثة " أن التقدم في المعرفة" قد أسهم بنحو (٢٨%) من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في المدة ما بين ١٩٢٩ و ١٩٨٢ .



المخبرة الأولى / بعد التطوير
اقتصاديات كنفهم

علاقة مخرجات التعليم بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل:

تعد العلاقة بين التعليم العالي وقطاع سوق العمل من أهم القضايا الأساسية التي لها انعكاساتها في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن علاقة التعليم التقني بسوق العمل هي علاقة ارتباطية تكاملية تحددها خطط وسياسات واتجاهات اقتصادية تتحدد بناء عليها مجالات الاعمال والمهن والتقنيات والتكنولوجيا المطلوبة مؤسسات سوق العمل مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى وفق متطلبات التنمية، وفي إطار هذه التوجهات الاقتصادية والتنموية واحتياجات سوق العمل تتحدد التخصصات المطلوبة للمهن والمهارات المهنية والعلمية والتقنية التي تطلبها هذه المهن في منظومة التعليم التقني في برامج وخطط ومناهج دراسية علمية وتطبيقية .

ان العلاقة بين نظم التعليم والتدريب المهني والتقني من جهة والمؤسسات الانتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص ومنظمات أصحاب العمل والعمال من جهة أخرى بأنها علاقات تبادلية .

وأشار ((Marion & Jason & Murphy (2017)) الى أن إيجابية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعتمد على قدرة تلك المخرجات في تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي من القوى العاملة بالكم والكيف المطلوبين وفي الزمان المحدد لذلك من ناحية، وقدرة الاقتصاد المتمثل في سوق العمل على النمو والتطور والقدرة على استيعاب أعداد مناسبة وبتخصصات متنوعة ومؤهلة للتفاعل مع طموحاته وبما يؤدي الى اتجاه التوظيف الافضل للموارد البشرية المتاحة من ناحية أخرى.

وقد أشار ((Nen & Ştefan (2017)) الى أن هذه العلاقة تتحقق عند أفضل مستوى لها الا من خلال اعتماد نهج متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، انطلاقاً من الاعداد والتأهيل الذي هو مهمة النظام التعليمي والتربوي بمعناه الواسع حتى مرحلة التوظيف، والتشغيل التي هي مهمة سوق الاستخدام وقد أشار تقرير التنمية الانسانية العربية (٢٠١٣) الى الخلل في برامج التعليم العالي، فيغلب توجهها نحو التخصصات الانسانية والاجتماعية على حساب العلوم الطبيعية والتطبيقية؛ إذ ترتفع نسبة الالتحاق بهذه التخصصات في السعودية الى ٢١% وتكمن مشكلة التعليم العالي الان في البلدان العربية في نوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة، قليلة الانتاجية المعرفية، وضعيفة العائد الاجتماعي . مما نتج عنها بروز مشكلة منها: مشكلات تراكم أعداد الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل. وتمثل مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة الوطنية واحدة من أهم القضايا التي تشغل القيادات الحكومات . ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة الى تنسري البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم العالي ومدى ملاءمتها ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته.

كأشار المسامري (٢٠٠٨) إلى أن تقدم وتطور اقتصاديات الدول المختلفة يعتمد بشكل مباشر على العلاقة التي تربطها بمخرجات التعليم الفني والمهني والتي تتجسد في أعداد العامل المهرة والخبراء والفنيين وتغطية التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والتركيز على التأهيل الفني والمهني المناسب لطبيعة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

وتعمل مؤسسات التعليم العالي عامة وكليات المجتمع خاصة على رصد احتياجات سوق العمل الذي تعمل فيه، ومتابعة مؤشراتته؛ من أجل تخطيط وتنفيذ خطط تعليمية وبرامج تدريبية تتلاءم واحتياجات السوق. إن وجود نظام لمراقبة سوق العمل والتطورات التي تحدث فيه الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تحقيق ربط حقيقي بني متطلبات السوق ومخرجات التعليم بما يمكن من رفع مستوى مهنية القطاع الخاص، وذلك لكي يكون قادراً على المساهمة بعملية تغذية راجعة علمية عملية سليمة في مجال اختبار الوظائف منتجة والمساهمة في تطوير منظومة التعليم والتدريب من جهة أخرى في إطار تلبية احتياجاته الخاصة لرفع تلك المنظومة على وفق الجدوى الاقتصادية والعائد والمردود بكل أبعاده.

وأشار الشافعي (٢٠٠٤) إلى أنه لا بد من وضع منظومة للتشغيل تعنى بأمور العاملة وتنميتها، وتخطيط احتياجاتها، والوقوف على أهمها وتنظيم عمليات التوظيف عبر مكاتب التوظيف والعاملة والعمل بهدف تحديد فرص العمل المتاحة.

ويمكن اتباع عدة طرق لتحقيق الارتباط بين التعليم العالي وهيكل القوى العاملة واحتياجات سوق العمل، وهي العلوي (١٩٩٥) :

- ١- إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعة ومواقع العمل والمجتمع، وذلك لخدمة الأهداف المشتركة.
- ٢- المتابعة الفعالة الأداء لجميع العاملين في المؤسسات التربوية والتعرف على مستوياتهم وتقديم التدريب المناسب في الوقت المناسب.
- ٣- الاستعانة بخبرات قطاعات الأعمال في المشاركة بتصميم المختبرات العلمية والعملية من الجامعات وتحديث أجهزتها بما يتلاءم مع أحداث المستويات التكنولوجية المتوفرة.
- ٤- قبول المساعدات المالية من قطاعات الأعمال على شكل هبات وإعانات لبناء المنشآت التعليمية وتجهيز المختبرات والورش والمكتبات والمراكز البحثية.
- ٥- التركيز على مكونات النظام التعليمي كافة (المدخلات - العمليات - المخرجات).
- ٦- إتاحة الفرص لاستثمار النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها البحوث الأكاديمية التي تجرى في الجامعات عن طريق تنفيذها على نطاق محدود في مشروعات استطلاعية.
- ٧- وضع تخطيط عام لدور الجامعات في خدمة المجتمع، يتم من خلال تكاليف كل جامعة أو كلية أو مركز علمي يملكه من أجل مواقع سبوت أو أكتاف التي تدخل في دائرة التخصص.

٨- إلحاق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمواقع العمل المختلفة كل في مجال تخصصه كأعضاء مجالس إدارة أو لجان استشارية أو فنية، أو مشرفين على مراكز البحوث فيها.

٩- رفع درجة الثقة لدى العاملين في أنفسهم وفي مستوى الجودة التي يحققونها والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائما في الطليعة.

وقد أشار الباحثين (الشافعي، ٢٠٠٤؛ العزيز، ٢٠٠١) إلى آليات الربط التعليم التقني بسوق العمل:

- ١- تفعيل مشاركة مؤسسات العمل والإنتاج في رسم سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني وأدائه وتمويله عن طريق نشاط المجالس واللجان الاستشارية للتعليم التقني.
- ٢- تشكيل اللجان الاستشارية للمناهج والبرامج التدريبية على مستوى مراكز ومعاهد التدريب وتفعيل نشاطاتها بمشاركة متخصصين عن مؤسسات العمل والإنتاج (العزيز، ٢٠٠١)
- ٣- الإسهام في تمويل برامج التعليم والتدريب المهني والتقني ضمن نظام واضح يحدد الواجبات والحقوق عن طريق تقديم المدربين وتقديم التجهيزات والمواد الأولية.
- ٣- دعم برامج التلمذة المهنية.
- ٤- دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتدريب المهني .

(المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٦)

- ٥- إنشاء علاقات توأمة بين مؤسسات إنتاجية ومؤسسات تعليمية وفنية يتم بموجبها تبادل الخدمات والتدريب.
- ٦- تصميم برامج التعليم الفني والتدريب المهني بحيث تبنى على متطلبات المهنة الوظيفية من خلال تحليل المهنة وتحديد المهام والواجبات.
- ٧- تطوير مجالات التعاون والمشاركة بين المؤسسات التعليمية الفنية ومؤسسات سوق العمل وذلك من خلال تبادل الفنيين والمدربين . (المصري، ٢٠٠٦)
- ٨- وضع الإمكانيات التعليمية والتدريبية المتوافرة لدى مؤسسات التعليم والتدريب المهني في خدمة المجتمع المحلي وبذلك تتاح الفرصة أمام مؤسسات سوق العمل استخدام التسهيل الجيدة والمتاحة في المدارس والمراكز التدريبية وبطريقة فاعلة في التدريب وانشطة البحث والتطوير.
- ٩- إدخال أنماط ومسارات تعليمية جديدة تسمح بالجمع بين العمل والتدريب.
- ١٠- استثمار التسهيل والتجهيزات المتوافرة في مؤسسات سوق العمل الانتاجية والخدمية في تدريب طلب ومتدربي التعليم والتدريب المهني.
- ١١- قيام مؤسسات سوق العمل بتوفير التنبؤات والتوقعات المرتبطة باحتياجات سوق العمل المستقبلية وتزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني بهذه المعلومات التي تعد ركيزة أساسية في التخطيط لبرامجها وفوائدها.

١٢- مشاركة مؤسسات التعليم والتدريب المهني بكفاءتها العلمية والفنية في برامج رفع كفاءة أداء العاملين في مؤسسات سوق العمل الإنتاجية والخدمية من خلال إجراء الدراسات وتنظيم برامج تدريبية للعاملين لتطوير المهارات الفنية والإدارية (العاني وآخرون، ٢٠٠٣)

التشغيل الكامل كإحدى طرق حساب العائد الاقتصادي من التعليم :

ذكرنا قبل ذلك أن الطرق المباشرة لحساب العائد الاقتصادي من التعليم . إنما اعتمدت في تقديراتها على أن هناك تشغيل كامل للخريجين ، غير أننا في الفصل السابق من هذه الدراسة أثبتنا أن هناك بطالة بأنواعها المختلفة وبدرجات عالية في الدول النامية، وأن هناك تراكم في رأس المال البشري ، وهذا يؤكد أن حساب العائد بالطرق السابقة إنما يكون من غير الملائم للدول النامية ، في ظل هذا التراكم الذي يتزايد باستمرار عام بعد عام .

وقد عرضنا في البند ثانيا من هذا الفصل نموذج التشغيل الكامل للعمالة ممن هم في سن العمل من خريجي العملية التعليمية .

والآن نحاول إثبات كيف يمكن حساب العائد الاقتصادي من التعليم عن طريق التشغيل الكامل . وذلك لما نرى فيه سد الثغرات في الطرق النمطية التي سبق عرضها في الفصل الرابع .

أوضح النموذج أن المستوى الأمثل من التشغيل هو ذلك المستوى الذي تكون عنده الزيادة في التشغيل تساوى صفرا ، أي أن خريجي العملية التعليمية يتم تشغيلهم أولا بأول كل عام ويتم توزيعهم على الأعمال المعدين لها دون زيادة على تلك المشروعات الإنتاجية التي يعملون بها حتى لا تكون هناك بطالة مقنعة ، وهذا ما يوضحه النموذج في أن الزيادة في التشغيل تكون مساوية للصفر ، عندما يكون حجم التشغيل الفعلي (للخريجين) مساويا المستوى الأمثل للتشغيل في المشروعات المختلفة دونما زيادة في أعداد العاملين بهذه المشروعات مهما اختلفت نوعياتها .

ولذلك تصبح المسئولية الأولى لحكومات الدول النامية هي التوسع في المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات وغيرها بالقدر الذي يتيسر معه استيعاب الخريجين سنويا، دون زيادة في حجم هذه العمالة في تلك المشروعات حتى تزداد إنتاجية هذه المشروعات.

وليس ذلك تقلصا لدور الجماهير في تلك الدول ، وإنما هذا الأمر يتم بمشاركة هذه الجماهير في إطار من التخطيط والتنسيق المستمر بين الحكومة والشعب .

يؤكد على أهمية هذا الأمر التزايد السكاني السريع في الدول النامية ، وتزايد أعداد

الخريجين دوماً ، وتزايد إيمان الدول النامية بالدور الريادي للتعليم فى أحداث التنمية وبالتالى تزايد الطلب الاجتماعى عليه ، يتبعه زيادة للتعليم فى أحداث التنمية وبالتالى تزايد الطلب الاجتماعى عليه ، يتبعه زيادة نسبة الاستثمارات المخصصة فى التعليم .

ويزيد هذا التأكيد قوة بأن التربية كان لها دوران تقليديان متوازنان هما حفظ الواقع وتغييره ، غير أن تغيير الواقع فى دول العالم الثالث بالاتجاه إلى التحديث والتقدم إنما هو الأبرز والأجدر بالدعم ، ولذلك اتجهت جهود الدول فى العالم الثالث إلى التأكيد على أهمية هذا الدور ولعل وسيلة التربية فى ذلك هي تنمية القدرات العقلية والإبداعية والمهارات الرفيعة ، والقيم والاتجاهات الإنتاجية ، ورفع مستوى التدريب واستخدام الأجهزة المتقدمة فى العمل والإنتاج .

كل ذلك يؤكد على أهمية وضرورة الاستفادة من كل الخريجين فى الأعمال الإنتاجية أولاً بأول من خلال سياسة الاستيعاب الكامل لهؤلاء الخريجين وتشغيلهم فى أعمال مناسبة لهم أعدوا لها وتدريبوا عليها . وخاصة الخريجين الجدد لما يتوفر فيهم من القوة العضلية والعقلية والتدريب الجيد .

هذا ويتم حساب العائد الاقتصادي من التعليم عن طريق التشغيل الكامل من خلال إبراز قيمة الفرق بين نسبة رأس المال المستثمر فى رأس المال البشرى ونسبة رأس المال الذى يمثل الدخل القومى ، وهذا على مستوى الدولة ، أما على مستوى الفرد فيتم حسابه عن طريق حساب الفرق بين الاستثمار الذى وضع فى تعليم الفرد فى المراحل المختلفة وما يعود عليه من دخل فى الحاضر أو المستقبل والذى لا جدال فيه ن هذا العائد سيزداد على مستوى الدولة كلما تم التشغيل فور إتمام المراحل التعليمية وخاصة حينما يكون فى مشروعات إنتاجية دون بطالة مقنعة بها .

ويزيد من هذا العائد طول المدة التى يمكن أن يقضيها الخريج فى العمل المنتج قبل أن يصل سن المعاش . وهذه الزيادة فى الدخل القومى إنما يمكن رؤيتها وحسابها بطرق مباشرة وفى صورة عائد مباشر فى شكل نقدى .

بخلاف ذلك فهناك عائد فى شكل غير نقدى يتمثل فى الحفاظ على موارد الدولة البشرية من الانحراف والتطرف وما ينجم عن البطالة من أمراض اجتماعية خطيرة .

وعلى مستوى الفرد سيزداد نصيبه من الدخل القومى تبعاً لزيادة ذلك الدخل وسيزداد

قيمة العائد بزيادة مدة العمل قبل الإحالة للمعاش ، وغير ذلك ، مما يتيح له مستوى أعلى من الرفاهية وارتفاع في مستوى المعيشة ، الأمر الذي يعتبر غاية عملية التنمية .

ولعل الذي لا جدال فيه أيضا أن نسبة العائد تكون في أقصى معدل لها حينما يتم تشغيل جميع الخريجين . ممن هم في سن العمل ، وممن قد استثمر فيهم رأس المال المادي

التنمية الاجتماعية واقتصاديات التعليم

التنمية الاجتماعية تتضمن تطور الفرد والمجتمع في كل مناحي الحياة، وهي عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تمكين الفرد والمجتمع من القدرة على تغيير أنماط حياته، وتعديل أساليب معيشته وإنتاجية وسلوكه، وتتضمن التغيرات الأساسية التي تدخل على هيكلية المجتمع. وهي تجمع ما بين التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد الاقتصادية والاستثمار برأس المال البشري والاداري. (الثل وآخرون، ٢٠٠٨: ٤٨٨)

مفهوم التنمية الاجتماعية :

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والبيدولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق أهداف معينة.

أختلف علماء الاجتماع والمفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم دقيق للتنمية الاجتماعية، وذلك أن كلَّ منهم نظر إليها من زاويته التي يراها منها؛ فالبعض عرفها بأنها: توافق اجتماعي. في حين أن آخرين يرون بأنها: إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان. أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من العيشة. (النوري، ١٩٨٨: ٩٣)

وأنها: التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان، وهي تعمل جنباً جنباً مع التنمية الاقتصادية. (العادلي، ١٩٨٦: ٩٨)

وقد عرفها مجموعة خبراء الامم المتحدة بأنها: العمل المنظم الذي يهدف إلى التكيف المتبادل بين الافراد وبين بيئتهم الاجتماعية. وتشمل مجالات الحكومة والمنظمات لمساعدة الافراد للمحافظة على الدخول عند مستوى مقبول. وكذلك بإيجاد الرعاية الطبية وخدمات الصحة العامة وبالتقدم وتطوير المجتمع وتسهيل التكيف الاجتماعي ووسائل الترفيه وحماية الاشخاص من الاستغلال من خلال التشريعات القانونية (الثل وآخرون، ٢٠٠٨: ٤٩٤)

أما عبدالهادي يرى بأنها : العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراتهِ ، والتي لا يمكن أن تتم إلا بإطار نمط إنتاجي اجتماعي معين " .

(عبد الهادي ٢٠٠٩ : ١٧)

للتجاهات المختلفة في التنمية الاجتماعية

لقد وضع الرشدان (٢٠١٥) تعريفا : التنمية الاجتماعية عند الرأسماليين والاشتراكي يتفق المفكرون الرأسماليون على أن الدول النامية توجد حاليا في مرحلة متخلفة من مراحل النمو لا ترقى إلى مستوى الدول الصناعية التقدمية. ولذا فهم يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق اصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية .

أما المفكرون الاشتراكيون فلا يرون في التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما ينظرون إليها على أنها تغير اجتماعي موجه تهدف إلى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلد المختلفة لعدم قدرته على مواجهة الأبعاد المتغيرات لعلاقات المجتمع الجديد. وهذا التغير لا يحدث إلا عن طريق ثورة تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وإحلال بناء جديد محله له قيمة وعلاقاته الخاصة .

التنمية الاجتماعية عند الفكرين الاجتماعيين :

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية واتخذ لديهم مفاهيم متباينة، كما يؤكد ذلك مؤتمر القادة الإداريين الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٧ كما يلي :

فالتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الانسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه من اشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

وينظر بعض المفكرين الاجتماعيين إلى التنمية على أنها عملية اجتماعية، وهي حركة اجتماعية تهدف إلى إيجاد تغيير نمائي مرسوم في المجتمع المراد تنميته .

أما المهتمون بالعلوم السياسية والاقتصادية فيعرفونها بأنها الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى العيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة، وتعززه الجهود المبذولة لتحقيق كفاءة استخدام الامكانيات المتاحة .

وقد حلل الرشدان (٢٠١٥) تعاريف التنمية الاجتماعية من قبل الفكرين الاجتماعيين وتوصل من خلالها إلى ثلاث اتجاهات هي:

الاتجاه الاول:

يرى أصحابه ان مصطلح التنمية الاجتماعية مرادف لمصطلح الرعاية الاجتماعية بمفهومها الضيق وهي " الخدمات التي تقدم للجماعات التي لا تستطيع ان تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمة كالخدمات التعليمية والصحية " وتأخذ الهند بهذا المفهوم

الاتجاه الثاني:

يطلق اصحابه مصطلح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات التعليم والصحة والسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية" وتأخذ بهذا المفهوم الامم المتحدة.

الاتجاه الثالث:

يرى اصحابه ان التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغير اجتماعي للأفراد. وهذا ما تأخذ به الدول النامية فالتنمية بموجبه تشمل على عنصرين أساسيين :

أ- تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تسير روح العصر .

ب- إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة تحقق أكبر قدر ممكن من إشباع مطالب وحاجات الافراد.

عناصر التنمية الاجتماعية .

إن التنمية هي عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في ابنى المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادر على إشباع احتياجات افراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضيه لهم وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية وهذه العناصر الثلاثة ضرورية للتنمية الاجتماعية، ولزمة لها، وبدونها لا تتحقق لها مقومات النجاح .

حدد (الرشدان، ٢٠١٥) عناصر التنمية الاجتماعية في ما يلي: **التغيير البنائي . الدفعة قوية .**

أولاً- التغيير البنائي .

إن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بناؤه . وتتساند وظيفيا المكونة له والتي تتفاعل معاً على حياة الافراد في المجتمع، فالتنمية الحقيقية هي عملية تغيير هادف ينعكس إيجابا هي التغيير الاجتماعي النظم والوجه، إنها " التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال أيولوجية معينة، لتحقيق التغير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات أساسية وهذا يعني أن عملية التنمية تستهدف تغييرا مختلفة، وتعديلاً في الادوار المراكز، وتحريك المكانات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل على تغيير الوجهات الفكرية والقيمية وبناء القوة". (نبيل عبد الهادي، ١٧٤:٢٠٠٩)

ويقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة من الادوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقضي هذا النوع من التغيير تختلف اختلافاً نوعياً حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع. (الرشدان، ٦٤:٢٠١٥) والتغير الشامل ذو فاعليه وعمق يصل إلى مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، بمعنى انه يشعر به، ويؤثر في حياة كل أفراد المجتمع وفي كل علاقاتهم الاجتماعية وتتمثل أبرز التغييرات البنائية فيما يلي :

- التغيير في المراكز والادوار الاجتماعية داخل الجماعة والمجتمع.

- التغيير في القيم الاجتماعية.

- التغيير في النظم الاجتماعية .

- التغيير في العلاقات الاجتماعية.

ثانياً - الدفعة القوية :

يرى بول روزنشتاين رودان في نظريته "الدفعة القوية" إن القضاء على التخلف في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد أن سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدي إلى نفس النتيجة ولا تسمح تحول بالقضاء على التخلف حيث يرى أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجياً للموارد النادرة التي يملكها المجتمع دون إمكانية الاستفادة منها ومن ثم فإن ذلك يعد تبديداً والحكومات في البلد النامية مسؤولة (إلى حد كبير) عن إحداث الدفعة أو الدفعات القوية فهي تمتلك إمكانيات التغيير وهي المسؤولة عن ضمان حد أدنى لمستويات العيشة للأفراد ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية فيما يلي (السروجي، ٢٠٠١) .

- الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت في توزيع الثروات والدخول بين عادلاً بين الأفراد المواطنين بتوزيع الخدمات توزيعاً.

- الدفعة القوية في تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن أن تتحقق من غير قوة العمل المدربة والماهرة التي تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية في مجالات العمل المتشعبة، وتتحقق من خلال تقصير مدد التعليم والتدريب بما يؤدي إلى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع؛ بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوبة.

- الدفعة القوية في محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع، والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيدهم في حملات محو الأمية في مختلف القطاعات الوظيفية والجغرافية في المجتمع، والاستفادة بوسائل العلم في إعداد برامج محو الأمية.

- الدفعة القوية في القضاء على ظاهرة الثنائية الإقليمية التي تتمثل في وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية داخل المجتمع الواحد، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية ولا سيما الخدمات الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية وبالمرافق الصحية الضرورية وتجنيد الحملات القوية للقضاء على الأمراض المتوطنة واستئصال مسبباتها .

ويرى الرشدان (٢٠١٥) بأنه يمكن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإجراء تغييرات تقلل عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم المتفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين، ويتوزع الخدمات توزيعاً بقدر الامكان، ويتأميم العلاج، والتوسع في مشروعات السكان إلى غير ذلك ومجانياً إلزامياً ومشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات. كما يمكن إحداث الدفعة القوية في تنمية الموارد البشرية في البلد النامية عن طريق تقصير مدة التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة الماهرة والمدربة واللازمة لتنفيذ خطط التنمية في البلد، شريطة أن يؤثر ذلك على مستوى الكفاءة المطلوب. والحكومات في الدول النامية هي المسؤولة عن إحداث هذه الدفعة القوية لا تملكه من

إمكانات التغيير والتطوير وضمان حد أدنى لمستويات العيشة للأفراد:

رأس المال البشري واقتصاديات التعليم

مفهوم رأس المال البشري :

أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من (٩٠%) من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينيات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان، والمعرفة والتعليم والتنظيم، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر. وهكذا ظهر مفهوم رأس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن الاقتصادي (شولتز) ربما يكون الشخص الأكثر شهرة من أنصار نظرية رأس المال البشري، وقد ذكر "شولتز" أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان، ويعتقد أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع، وإن رأس المال البشري يختلف عن نوعين آخرين من رأس المال وهما رأس المال الطبيعي ورأس المال الآلي، حيث يمثل رأس المال البشري طبقاً لشولتز القدرة والمعلومات ذات القيمة الاقتصادية، كما أنه مصدراً قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال وانتهى شولتز إلى أن "فكرته الأساسية عن رأس المال البشري قادت إلى فكرة الاستثمار في رأس المال، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وصحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية".

لقد ساهم الاقتصادي "بيكر" إلى حد بعيد في انتشار فكرة الاستثمار في رأس المال البشري، خلال أوائل الخمسينيات ونهاية الستينيات، حيث فرق بين نوعين أساسيين من التدريب: التدريب العام General Training والتدريب المتخصص Specific Training، ففي حين يستفيد العامل والمتدرب بدرجة أكبر من النوع الأول من التدريب (الاستثمار في رأس المال البشري) فإن المنشأة أو صاحب العمل هو المستفيد الأكبر من النوع الثاني.

على الرغم من شيوع استخدام مصطلح رأس المال في عدد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن الماضي، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومستقر له. غير أن هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه في التعريفات المستخدمة، والتي تنظر معظمها لرأس المال البشري باعتباره مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية واكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى. ومن التعريفات واسعة الانتشار لمصطلح رأس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة

اليونيسيف ، والذي يرى " أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيساً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية ". ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم رأس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد ، يتسم بعلاقات تشابكية قوية مع العديد من المفاهيم المهمة الأخرى مثل رأس المال المعرفي ، ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية، إلا أنه يتميز عنهم في كونه يركز على العنصر البشري باعتباره فقط أحد المحددات الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل شيوع مظاهر العولمة والانفتاح ، وما نتج عنها من تزايد حدة المنافسة وتعاضم دور العلم والمعرفة والإبداع البشري في تحديد القدرة التنافسية للاقتصادات المختلفة.

- أهمية رأس المال البشري:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعليم حيث يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، ومن هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب . ولقد وجد Baroo & Lee في دراستهما المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم خلال المدة ما بين (١٩٦٠ - ١٩٩٥) ، أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري المتراكم لدى بلد ما ، وكذلك خصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل الدراسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب رئيس للعبور إلى المراحل الأعلى من التعليم ذات المردود التنموي. وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية:

١- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره - إلى حد كبير - بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.

٢- تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي.

على هذا فإن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أسهمت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا التي تهتم بها الاقتصاديون في

اعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكون لها هذه الفاعلية بدون الانسان.

- طرق قياس رأس المال البشري:

استحدث تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط عام (٢٠٠٣) مؤشراً مركباً لرأس المال البشري مكوناً من خمس مؤشرات فرعية وهي: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل انخفاض الأمية لدى الكبار، ونسبة الانفاق العام على التعليم. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء اوزان نسبية متساوية لهذه المؤشرات الخمس، وتم حساب قيمة هذا المؤشر في (١٦) دولة عربية، فضلاً عن (٣) دول غير عربية هي: تركيا، كوريا، وماليزيا. وقد تراوحت قيم هذا المؤشر بين (2.084-0.814) وتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات. وقد طور تقرير التنافسية العربية لعام (٢٠٠٦) هذا المؤشر المركب لرأس المال البشري وأصبح يتكون من أحد عشر متغيراً، حيث تناولت الصحة ثلاثة متغيرات وهي: الانفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الميلاد. في حين احتوى مؤشر رصيد رأس المال البشري على متغيرين أساسيين وهما: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنة فما فوق)، ومعرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (١٥-٢٤ سنة)، بينما احتوى مؤشر تكوين رأس المال البشري وعدالته ستة متغيرات وهي: الانفاق العام على التعليم كنسبة من (GDP)، ونسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، ومعدل القيد الثانوي الكلي، ومعدل القيد الثانوي الكلي للإناث، ومعدل القيد الجامعي الكلي، ومعدل القيد الجامعي الكلي للإناث. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء أوزان متساوية لهذه المتغيرات، وتم حساب هذا المؤشر في (٢٤) دولة على مستوى العالم منهم سبعة دول أفريقية وهم: مصر، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، جنوب أفريقيا، وموريتانيا. فضلاً عن هذه المحاولات، توجد محاولات متعددة لقياس رأس المال البشري اعتمدت غالبيتها على مؤشرات تفصيلية، إلا أنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين دارت حولهما أغلب هذه المحاولات: الاتجاه الأول يركز على قياس إجمالي رأس المال البشري المتاح في المجتمع في لحظة زمنية معينة، في حين يعتمد الاتجاه الثاني على تتبع المراحل المختلفة للمنظومة الديناميكية التي تؤدي إلى تكوين واستخدام رأس المال البشري، أي أنه يركز ليس فقط على قياس الرصيد المتاح لرأس المال البشري وعملية تكوينه، ولكن أيضاً على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم. ولعل أهمية هذا التوجه تتزايد في حالة البلدان النامية التي تعاني من مظاهر متعددة لا يدر في رأس المال البشري مثل: تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات.

الرجعة إلى اقتصاديات المعرفة،

كان من نتائج التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات حدوث تغيرات جذرية واسعة في اساليب الحياة المعاصرة، وبخاصة في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتعديل بعض جوانب التشريع واستحداث بعض التغييرات في النظم والمؤسسات الكبرى في المجتمعات المتقدمة. وإذا كان المجتمع المعاصر يوصف بأنه مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ويسر بحيث يمكن الحصول عليها من مصادر كثيرة متنوعة دون عناء أو تكاليف باهظة. وقد أصبحت المعرفة والابداع من اهم العوامل المؤثرة والمحددة لما يطلق عليه اسم (مجتمع المعرفة) الذي لا يقنع باستخدام المعلومات لفهم واقع الحياة واحداثها وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف انماط الأنشطة وبخاصة في المجال الاقتصادي، وإنما يعمل بالاضافة إلى ذلك على (انتاج) المعرفة وتسويقها بحيث تصبح مصدراً اقتصادياً رئيساً يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما يعرف بعلم (اقتصاديات المعرفة).

تلك المعرفة التي يتطلب وجودها توافر امكانات خاصة، تهيء الفرصة للاضطلاع بالاعمال والأنشطة الجديدة الكثيرة التي تتفق مع التحول إلى انتاج المعرفة واعتبارها سلعة تجارية تعرض للبيع والشراء وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها، ويمكنها الصعود في

وجه المنافسة العالمية كأى سلعة اخرى، وبطبيعة الحال فإن هذه الاعمال والانشطة الجديدة أو المستجدة ستكون ذات طابع خاص ومتميز وتعتمد على أدوات ووسائل واساليب جديدة تماماً تحتاج إلى توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والاضاع الجديدة ويؤهل للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها هذه المعرفة، وهي مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التي سوف تمتد إلى مجتمعات ومناطق، بل وإلى اشخاص لم يكونوا يحصلون عليها من قبل.

سمات المعلومات في عصر إقتصاديات المعرفة:

ستأخذ المعلومات في عصر إقتصاديات المعرفة السمات التالية:

- 1- سوف تعتبر المعلومات مصدراً إقتصادياً في ذاتها.
- 2- لن تكون مجرد وسيلة لتحقيق أو تسهيل المعاملات الاقتصادية أو غير ذلك من متطلبات الحياة اليومية باستخدام الكمبيوتر والانترنت، وغيرهما من اشكال ونظم تكنولوجيا المعلومات وانما سوف يتعدى الامر ذلك إلى انتاج المعرفة واعتبار القدرة على تحقيق ذلك هو السمة الاساسية المميزة لمجتمع المستقبل.
- 3- لا تهتم الدول حالياً بالبحث عن المعلومات التي تصرف وتيسر لها امور حياتها بل اصبح الاهتمام بانتاج المعرفة علماً له اسسه وقواعده في القرن الحادي والعشرين، واصبحت له مبادئ وافكار ومناهج واساليب تجب التدريب عليها والتواصل معها.
- 4- اصبح المجتمع العالمي الحالي اسير المعرفة، حيث ترسم المعرفة مسار العالم وتحدد اتجاهاته في المستقبل وتضمن له سبل التفوق والازدهار.
- 5- ان مجتمع المعرفة يمثل اليوم برنامجاً متكاملأ مخصصاً للفعل، وتتسم فيه المعرفة بالتماسك والتلاحم وذلك بدوره سيؤدي إلى ان تكون المعرفة سلعة رائجة في القرن الحادي والعشرين.
- 6- اصبح انتاج المعرفة مرتبطاً تمام الارتباط بتكنولوجيا المعلومات والاتصال والمعرفة، كما انه لم يعد هناك اسلوب واحد للتفكير والتعلم والمعرفة.
- 7- هناك ارتباط وثيق بين انتاج المعرفة وبين سيادة قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الانسان.

الذي باع منه حوالي 600 الف نسخة وفيه تفصيل عن انتاج المعلومات، وانماط الاتصالات، وفضل التكنولوجيا الجديدة في انتاج المعرفة.

وفي القرن الحالي، قرن المعلوماتية والانترنت والفضائيات والعملة بكل ابعادها انتقل العالم المعاصر إلى انتاج المعرفة وظهر مسمى جديد هو "مجتمع ما بعد الصناعة" ذلك المجتمع الذي تسيطر عليه المعلومات والثورة الرقمية وتكنولوجيا الانتاج الرهيبة.

كل هذه التغيرات التكنولوجية المتلاحقة هدفها السيطرة على الحاضر والمستقبل تحقيق السيادة والتفوق المعلوماتي بعدها تراجع الاستبداد العسكري وإن وجد - فهو أسباب اقتصادية بحتة.

ومع دخول الالفية الجديدة كان الاهتمام الأول بالمعلومات وانتاجها وأخذ ذلك الاهتمام تزايد يوماً بعد يوم ومن امثلة ذلك الاهتمام.

- نشر موقع www.dream.co.uk دليلاً اعلانياً يعرض ما وصف بأنه اعظم مجموعة بريطانية من برمجيات التعليم وانتاج المعرفة.

- في عام 1999 عقد مؤتمر "ارتياح المجتمع الرمزي في عصر المعلومات" وكانت محاور هذا المؤتمر اربعة هي:

1 - المجتمع الرمزي.

2 - السياسية المعلوماتية.

3 - الإقتصاد المعرفي في عصر الثورة الرقمية.

4 - الثقافية المعلوماتية.

وبحث كذلك في موضوعات مهمة على سبيل المثال:

إقتصاديات الانترنت، التجارة الالكترونية، التوصيف الرمزي عن طريق الحاسب.

- في عام 1997 كتب بيترهوبر كتاباً بعنوان "القانون والفضاء الرمزي" وفي

هذا الكتاب تحدث الكاتب عن خطورة المعلومات وخطورة احتكار المعلومات وظه:

مسمى "قرصنة المعلومات" في القرن الحادي والعشرين ودعا المؤلف أن تخضع

المعلومات في القرن الحالي إلى الرقابة القضائية. وكذلك نادى المؤلف بضرورة فرض

الرقابة الحكومية على شبكات الانترنت وهو موضوعي قانوني شائك لا مجال للحديث

فيه الآن.

4 - وفي عام 2000 وحتى الآن تعقد العديد من الندوات والمحاضرات واللقاءات هدفها السيطرة على فضاء المعلومات، وتقنين الاستفادة منها ومحاولات عديدة تبذل للتواصل مع عصر المعلومات بكل تحدياته.

* كي نتمكن من انتاج المعرفة في عصر المعلومات علينا ان:

* على كل فلسفة تربوية ان تحدد غايات التربية وأن تجعل انتاج المعرفة وتسويقها اهم مكوناً من مكونات تلك الفلسفة تجاوباً مع تحديات القرن الحالي.

* الايمان بأن عصر المعلومات هو عصر السيادة المعلوماتية فقد ساد الاعلام ووسائله الالكترونية الحديثة حتى جاز للبعض أن يطلق على ثقافة العصر الحالي: ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة.

* علينا ألا نقف موقف المتفرج فليس بالاقمار الصناعية والقنوات الفضائية وحدث المطابع الصحفية وحدها يمكننا انتاج المعلومات في عصر المعرفة علينا أن نقر بأننا نحتاج إلى سوق معلوماتية متحررة بعيدة عن قيود السلطة قادرة على التنافس العالمي، قادرة على قبول التحدي المعلوماتي الرهيب.

* علينا أن نبحث عن عصر معلوماتي متعدد ومتنوع المصادر لا نكتفي فيه - نحن العرب - بالبريد الالكتروني والتحاور والتسامر من خلال "الشات" علينا أن نتجاوز تلك المهام إلى مهام اخرى اهمها التعليم والتعلم وانتاج المعلومات والمشاركة الحقيقية في عالم المعلومات من خلال انتاج وتسويق المعرفة وهنا نتساءل:

ما جدوى إقتناء التكنولوجيا الحديثة إذا ما ظل استخدامنا لها محصوراً في تلك الامور الثانوية دون الاستفادة الحقيقية من امكاناتها العديدة؟ خاصة في ظل الاندماج المرتقب بين التلفزيون والانترنت والجيل الثالث من الهواتف النقالة.

* علينا أن نحول مؤسساتنا التعليمية المدارس والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة إلى مراكز متخصصة لانتاج المعلومات وتوفيرها للأسراع في عملية التنمية الشاملة والمستدامة في وطننا العربي.

* علينا أن نستغل مؤسساتنا الاقتصادية في اكساب المنتج المعلوماتي والابداعي طابع السلعة التجارية وبالتالي إلى اعادة تشكيل المؤسسات الثقافية في القالب النمطي للتصنيع والتنظيم الاقتصادي كما هو معروف تقوم صناعة الثقافة على ثلاثة مقومات

تأسيسية هي: